عام برنامج 2022

تقرير الأمين العام

إدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة

United Nations

موجز

يقـدَّم هـذا التقريـر عملاً بالقرار 189/77 الـذي طلبت فيه الجمعيـة العامة إلى الأمين العـام تقديـم تقرير مرحلي عن الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميـم إدمـاج منظـور الإعاقة، بما فـي ذلك تنفيذ اسـتراتيجية الأمـم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

الـذي طلبـت فيه الجمعيـة العامة إلى الأمين العام تقديم تقريـر مرحلي عن الخطوات التـي اتخذتهـا منظومـة الأمـم المتحدة من أجـل تعميم إدماج منظـور الإعاقة، بما في ذلـك تنفيـذ اسـتراتيجية الأمم المتحدة لإدمـاج منظور الإعاقة.

جدول المحتويات

أولا **النهوض بإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة** 4

ألف تعزيز المشاركة على نطاق المنظومة 5

باء أوجه التآزر مع الاستراتيجيات الموضوعة على نطاق المنظومة 6

ثانيا **تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة** 7

ألف المساءلة على مستوى الكيانات 8

القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة 11

شمول الجميع 13

البرمجة 15

الثقافة التنظيمية 17

باء المساءلة على المستوى القطري 19

القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة 22

شمول الجميع 24

البرمجة 26

الثقافة التنظيمية 28

جيم التنسيق في ما بين الوكالات 30

دال التحديات والفرص 31

ثالثا **استنتاجات وتوصيات** 33

أولا النهوض بإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة

يمثل الإسراع بالتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والسعي إلى تحقيقها أولى أولويات المنظمة في وقت أشرف فيه العالم على بلوغ منتصف المدة المقررة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشمل ذلك إعمال حقوق أكثر من 1,3 بليون شخص من ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم في جميع أنحاء العالم في وقت ما زالوا يواجهون فيه حواجز مستمرة تعوق إدماجهم الكامل في الحياة الاجتماعية ومشاركتهم فيها بطريقة مجدية.

ولم يسبق أبدا ونحن نستحث الخطوَ صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة أن كان الوصول إلى الفئة السكانية الأشد تهميشا في العالم أكثر أهمية. وما زال النهوض بإدماج منظور الإعاقة في قاطبة كيانات منظومة الأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالحهم.

ويُمِدّ إطار المساءلة في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة المنظمةَ بخارطة طريق واضحة للتعجيل بالتقدم صوب إدماج منظور الإعاقة. ويبرهن هذا التقرير على أن الاستراتيجية تحْدِث تغييرا إيجابيا في المجالات التي تعثرت فيها المنظمة سابقا وذلك بعد أربع سنوات من بدء تنفيذها. فالكيانات والأفرقة القطرية منكبة على معالجة الجوانب الهيكلية لبرامجها وعملياتها وهذا يدفعها إلى إعادة النظر في قيمها وأساليبها وأولوياتها، بما في ذلك على مستوى الإدارة العليا. ويتناول التقرير بتفصيل الاتجاهات والفرص والممارسات الرئيسية الجارية على نطاق المنظومة كما يبين الأثر الإيجابي للتعاون بين الوكالات في تسريع جهود المنظمة من أجل تعزيز إدماج منظور الإعاقة في شتى المجالات.

على أن النتائج التي أسفر عنها تحليل التقارير واضحة في الدلالة على أن الكيانات والأفرقة القطرية لن تحرز التقدم المنشود على نطاق المنظومة إن ظل كل منها يعمل في معزل عن الآخر في تنفيذ الاستراتيجية. ولا يسعنا أن ننتظر حتى تتحقق الحلول. ويجب تفعيل الأدوات والموارد والتوجيهات الأساسية التي وضعت بفضل الاستراتيجية. ومن الضروري أن يتم التركيز في المنظومة بدرجة أكبر على التصدي لمسألة إدماج منظور الإعاقة بطريقة منسقة ترعى البعد النُّظمي وتشمل جميع المهام الوظيفية، بما في ذلك على أعلى مستويات المنظمة. ولن تصير الأمم المتحدة قدوة في إدماج منظور الإعاقة إلا عندما يتحقق ذلك.

ألف تعزيز المشاركة على نطاق المنظومة

مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بفئاتهم المتنوعة قاطبة عنصر أساس في إقامة مجتمع يحتضن الجميع ويفتح أبواب المشاركة للجميع. وقد عملت الاستراتيجية بوتيرة متصاعدة منذ استهلالها على تعزيز انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في جميع أعمال المنظمة وتشجيع مشاركتهم فيها. وازداد الحرص على إبراز ضرورة تشجيع التمثيل والتنوع والتشاور مع الفئات والمنظمات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل اكتساب فهم أعمق لاحتياجاتهم وتجاربهم المعيشة.

ويظل التشاور المجدي مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم عنصرا أساسيا لإنجاز جميع المؤشرات وعاملا مركزيا من عوامل تنفيذ الاستراتيجية، وهو من ثم مؤشر ضمن إطار الاستراتيجية المتعلق بالمساءلة. وإذ تمضي الكيانات قدما صوب تحقيق التواصل الفعال والمنهجي مع الأشخاص ذوي الإعاقة فهي تعمل بطريقة متزايدة على التشاور المجدي معهم. وتنكب كيانات الأمم المتحدة أيضا على تعزيز الطابع الرسمي لما تقيمه من شراكات من أجل تعميق التعاون بشأن جميع جوانب الاستراتيجية والإبقاء عليه، بما يتجاوز المؤشر المحدد المتعلق بالتشاور.

وعلى الصعيد القطري، تبذل جهود متزايدة للعمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على مستوى القيادة، وضمان مساهمتها في التخطيط الاستراتيجي، وآليات التنسيق، والتقييمات المتعلقة بالتسهيلات، والبرمجة، والجهود الإنسانية، وتنمية القدرات. وتتجلى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والتشاور معهم بدرجة متزايدة في العمليات الداخلية، حيث أنشئت أفرقة مرجعية للموظفين ذوي الإعاقة والموظفين الذين يقدمون الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. وتبذل جهود أيضا لجمع البيانات المتعلقة بالموظفين ذوي الإعاقة، وقياس مستويات رضاهم، والاستجابة لشواغلهم بواسطة إجراء استقصاءات شاملة لإشراك الموظفين.

ورغم ما أحرز من تقدم في هذه المجالات، ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق المشاورات بحيث يتجاوز القضايا الخاصة بالإعاقة، وضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بفئاتهم المتنوعة جميعا واستشارتهم وإشراكهم، وتعميق إشراكهم في جميع جوانب الاستراتيجية. ولئن بدأ العمل بفضل الاستراتيجية بنهج قائم على الشمول ومراعاة التقاطع بين الجوانب المتعددة، يلزم إجراء مشاورات مع مجموعة أكثر تنوعا من أصحاب المصلحة وشبكات الأشخاص ذوي الإعاقة.

باء

أوجه التآزر مع الاستراتيجيات الموضوعة على نطاق المنظومة

يتطلب إدماج منظور الإعاقة اتباع نهج تقاطعي شامل لمعالجة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم بفئاتهم المتنوعة جميعا. وإذ صيغت استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وفق نموذج خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبدأ تنفيذها بتزامن مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب (مبادرة شباب عام 2030)، فهي تطمح إلى تعزيز أوجه التآزر مع الخطط الأخرى الموضوعة على نطاق المنظومة وتتبنى نهجا تقاطعيا.

ونتيجة لذلك، يجري تجسيد إدماج الإعاقة تدريجيا فيما أبرمته المنظمة من التزامات وأنشأته من آليات تعنى بالقضايا الجنسانية وقضايا الشباب خاصة. وتركز الكيانات تركيزا أكبر على إشراك النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وعلى الصعيد القطري، تُبذل جهود حثيثة لإدماج منظور الإعاقة في الهياكل والبرامج وأنشطة بناء القدرات المعنية بالقضايا الجنسانية. فعلى سبيل المثال، مكّنت مبادرةُ تسليط الضوء، وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الأفرقةَ القطرية من التصدي لمظاهر تأثير العنف الجنساني في النساء والشابات والفتيات ذوات الإعاقة. وتساعد هذه التدابير في الوصول إلى النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي يواجهن تهميشا كبيرا وحواجز جمّة تحول دون مشاركتهن في المجتمع واندماجهن في نسيجه. كذلك، فقد بدأت الكيانات والأفرقة القطرية في إشراك الشباب ذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرارات وتشجيع المبادرات المتعلقة بقضايا الإعاقة التي يقودها الشباب. ولتعزيز هذه الجهود، أنشأ مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2022 فريق العمل المعني بقضايا الإعاقة ضمن إطار استراتيجية الشباب عام 2030، وهو آلية للتنسيق تضم الشباب ذوي الإعاقة وكيانات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تعزيز حقوق الشباب ذوي الإعاقة ومشاركتهم بطريقة مجدية وتوطيد التعاون بين الوكالات، بما ينسجم والاستراتيجيات المصوغة على نطاق المنظومة والمعنية بقضايا الشباب والإعاقة.

ويجسد التآزر الناشئ بوجوهه المتعددة ازدياد إدراك أهمية إدماج منظور الإعاقة في جميع ميادين عمل المنظمة وكذلك أهمية الاستفادة من الاستراتيجية لزيادة فعالية الاستراتيجيات الأخرى المصوغة على نطاق المنظومة وتوسيع نطاقها.

ثانيا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

أبلغ 77 كيانا من كيانات الأمم المتحدة و 131 فريقا قطريا عن التقدم المحرز في السنة البرنامجية 2022 (1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2022) ضمن إطار الاستراتيجية المتعلق بالمساءلة.

وكما حدث في الأعوام الماضية، يجري الإبلاغ عن إحراز التقدم في ضوء مؤشرات إطار مساءلة الكيانات وسِجل إنجاز مساءلة الأفرقة القطرية عن مسألة إدماج منظور الإعاقة عن طريق استخدام نظام تصنيف بالتقييم الذاتي من خمس نقاط، هي: "لا يفي بالمتطلبات"، "يقارب المتطلبات"، "يفي بالمتطلبات"، "يتجاوز المتطلبات"، "لا ينطبق". وكحد أدنى ينبغي أن تتطلع الكيانات والأفرقة القطرية إلى الوفاء بالمتطلبات على أن يتمثل الهدف الطويل الأجل في تجاوزها.

ألف المساءلة على مستوى الكيانات

في عام 2022، استمر عدد الكيانات التي تقدم تقارير ضمن إطار مساءلة الكيانات في الارتفاع إذ بلغ 77 كيانا مقارنة بما عدده 73 في عام 2021. ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 35 في المائة منذ عام 2019 ويتألف مما يلي: (أ) 49 كيانا من كيانات الأمانة العامة تشمل 19 من بعثات السلام والبعثات السياسية الخاصة وخمس لجان اقتصادية إقليمية؛ (ب) 7 صناديق وبرامج؛ (ج) 11 وكالة متخصصة؛ (د) 10 كيانات أخرى وكيانات ذات صلة.[1]

وواصلت الكيانات إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاستراتيجية. فقد بلغت نسبة الإيفاء بمتطلبات الاستراتيجية أو تجاوز تلك المتطلبات 34 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة 30 في المائة المسجلة في عام 2021، وهذا دليل على التحسن الحاصل. وعلاوة على ذلك، كان هناك انخفاض واضح في النسبة المئوية للكيانات التي لم تف بالمتطلبات، بحيث انخفضت من 23 في المائة في عام 2021 إلى 15 في المائة في عام 2022. وقد أسهم اعتماد أدوات على نطاق المنظومة، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشاور والمشتريات والتقييمات والاتصالات، ووضع برنامج على نطاق المنظومة بشأن فرص التدريب، في دعم الكيانات في الإيفاء بمتطلبات محددة أو الاقتراب من الوفاء بها. وأسهمت في إحراز هذا التقدم أيضا إجراءات نظمية اتخذت على صعيد الأمانة العامة لها صلة بالتسهيلات والشراء والتوظيف.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لم يجر الإيفاء بما نسبته 67 في المائة من متطلبات الاستراتيجية. فلئن كانت عدة كيانات تمتلك المعرفة بشأن مجموعة الأدوات المتاحة لتعزيز إدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة، إلا أنها لم تُقرَّ أو تدمج تلك الأدوات ضمن استراتيجياتها وعملياتها. وسيكون من الضروري أن تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات منسقة في عدة مجالات بالغة الأهمية، وبخاصة فيما يتعلق بالعمليات الداخلية والتسهيلات، استنادا إلى الدروس الجماعية المستفادة وأفضل الممارسات المتاحة للتعجيل على نحو منهجي بإحراز تقدم في إدماج منظور الإعاقة مستقبلا.

1 تنتظم الكيانات التي قدمت تقارير ضمن الفئات الأربع التي أجري التحليل في إطارها على النحو التالي: (أ) إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/إدارة عمليات السلام، وإدارة السلامة والأمن، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مكافحة الإرهاب، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديّدة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ (ب) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي؛ (ج) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة السياحة العالمية؛ (د) المنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة المرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة.

الشكل الأول

مقارنة التصنيف العام لكيانات الأمم المتحدة، 2019-2022

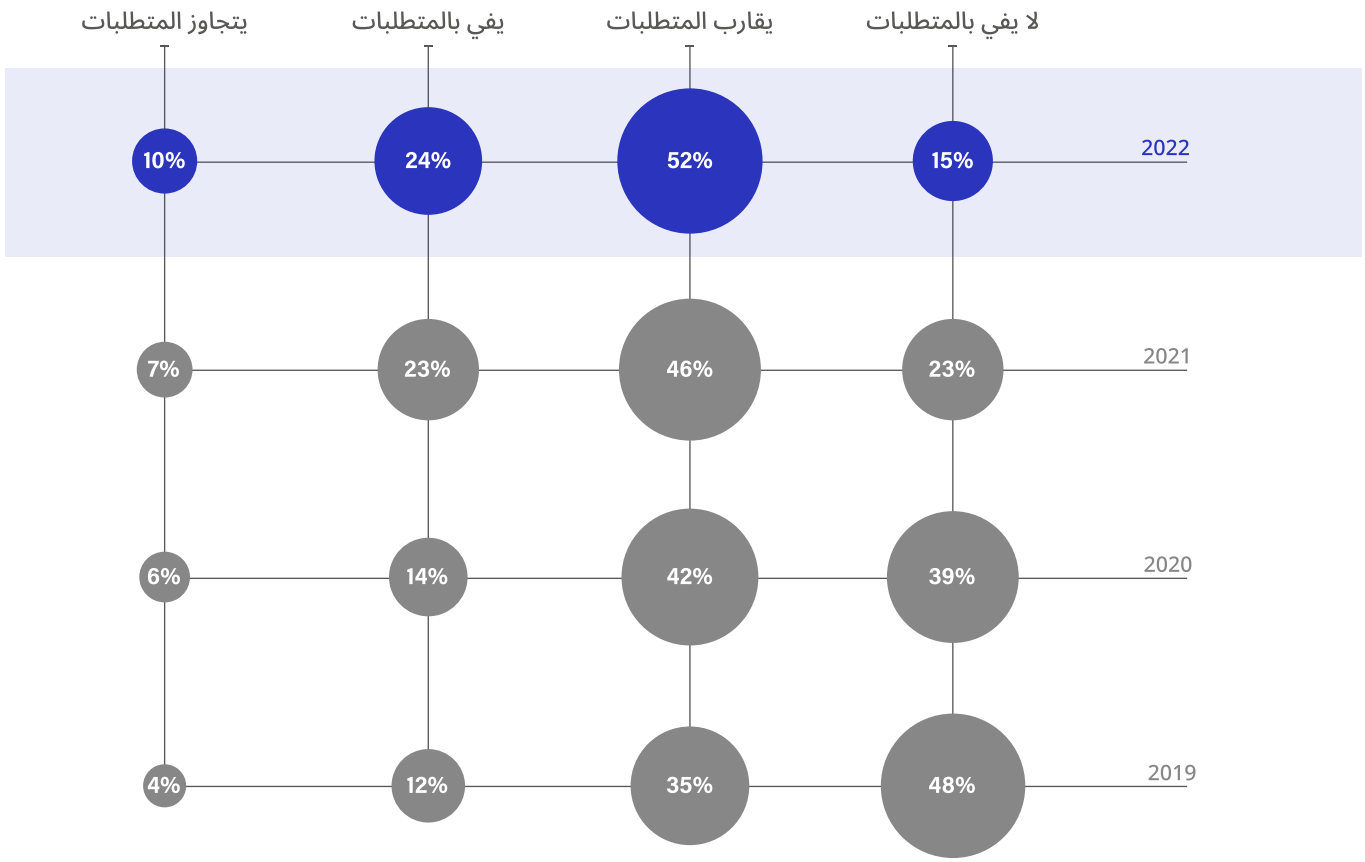

الشكل الثاني

تصنيف منظومة الأمم المتحدة لعام 2022، حسب نوع الكيان

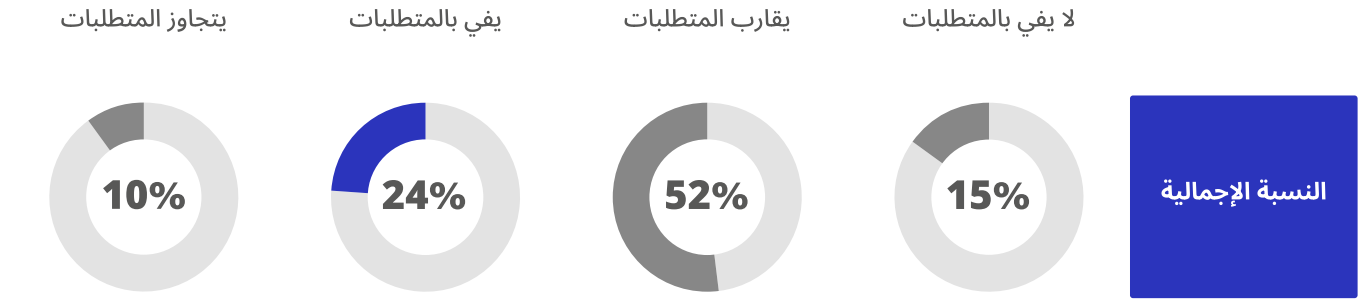

	لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات
الأمانة العامة	12%	55%	27%	7%
الصناديق والبرامج	5%	35%	29%	30%
الوكالات المتخصصة	27%	48%	14%	11%
الكيانات الأخرى والكيانات ذات الصلة	20%	51%	18%	11%

أحرز جميع الكيانات على وجه العموم تقدما في تنفيذ الاستراتيجية. فمنذ التقرير الأخير، حسّنت كيانات الأمانة العامة أداءها بنسبة 13 في المائة، حيث استطاعت إما الإيفاء بالمتطلبات التي تحددها المؤشرات وإما تجاوزها. وزاد الأداء بنسبة 9 في المائة بالنسبة إلى الصناديق والبرامج، وبنسبة 47 في المائة بالنسبة إلى الوكالات المتخصصة، وبنسبة 52 في المائة بالنسبة إلى الكيانات الأخرى ذات الصلة، وإن كان ذلك انطلاقا من مستوى منخفض بالنسبة إلى بعض الكيانات. على أن المهم في ذلك هو أن حالات عدم الإيفاء بالمتطلبات قد تراجعت تراجعا ملموسا في الكيانات بجميع أنواعها. وأصبحت الصناديق والبرامج حاليا تتجاوز الوفاء بمتطلبات 30 في المائة من المؤشرات.

المجال الأساسي 1

القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

الشكل الثالث

تصنيف كيانات الأمم المتحدة لعام 2022 في المجال الأساسي 1، حسب مؤشرات الأداء

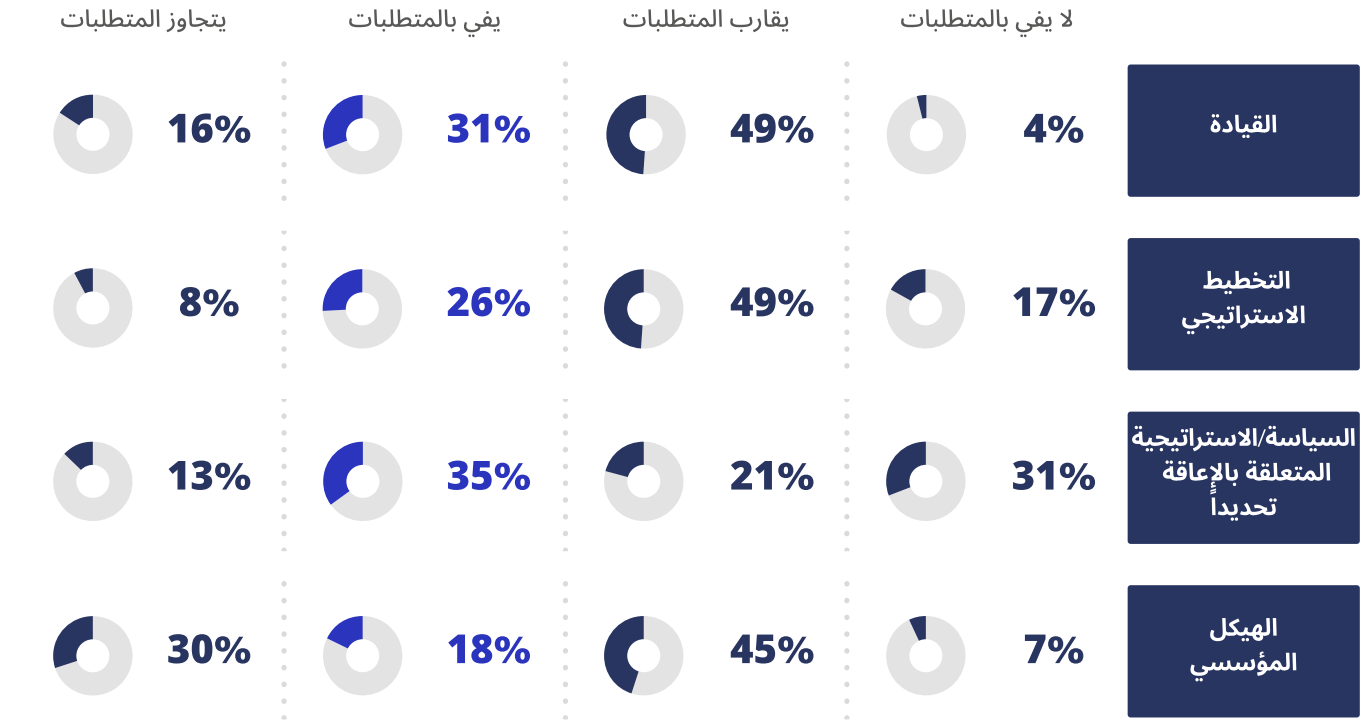

يتطلب التغيير التنظيمي المستدام والتحويلي، على النحو المتوخى في الاستراتيجية، إدماج منظور الإعاقة في عمليات القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة. ولذلك، مما يبعث على التفاؤل أن التزام القيادة العليا على نطاق المنظومة ما لبث ينتقل من المشاركة في المناسبات إلى اعتماد آليات خاصة بمساءلة كبار الموظفين عن إدماج منظور الإعاقة وتعيين موظفين من بين المسؤولين الإداريين الأقدمين بصفة مناصرين لإدماج منظور الإعاقة. وبالتوازي مع ذلك، وبدعم من القيادة العليا، تنكب الكيانات تدريجيا على إدماج منظور الإعاقة في خططها الاستراتيجية وأطر نتائجها ووثائق ميزانيتها. على أن الأهم هو أنها تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات وتنفيذها توجيها للعمل المتعلق بإدماج منظور الإعاقة في كل من البرامج والعمليات واستخدام علامات إدماج ذلك منظور لتتبع الموارد المخصصة له.

ويتزايد دعم هذه الجهود بهيكل مؤسسي ييسر تنفيذ الاستراتيجية. وأخذت الكيانات الأكبر حجما تتجاوز الاعتماد على فرد واحد يتمتع بالخبرة الفنية في مجال إدماج منظور الإعاقة بحيث إنها غدت تنشئ لجانا توجيهية وشبكات منسقين واسعة النطاق يرأس كل واحدة منها مسؤول فني رئيسي على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شبكات من القيّمين على مؤشرات الاستراتيجية، توفر منتدى لتقاسم المعلومات وتبادلها، وتدعم أنشطة مثل استقصاء العمل المتعلق بإدماج منظور الإعاقة والتخطيط وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالإجراءات المعممة والموجَّهة في جميع مؤشرات الاستراتيجية، والرصد.

وقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بإنشاء مكاتب لخدمات المساعدة المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة والتسهيلات، وذلك سعيا منها إلى بناء قدرات عن طريق تقديم المساعدة التقنية ونشر الموارد وتوفير التدريب بما يراعي الاحتياجات الخاصة. وتدعم الهياكل المؤسسية أيضا تعزيز التنسيق فيما يتعلق بالمسائل الشاملة، وخصوصا في كيانات الأمانة العامة. وفي عام 2022، أعلن مكتب التنسيق الإنمائي عن إنشاء شبكة للمنسقين المعنيين بقضايا الإدماج في المقر والمكاتب الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين لدعم تنفيذ استراتيجياته المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة والقضايا الجنسانية، في حين أدمجت إدارة شؤون السلامة والأمن منظور الإعاقة في شبكتها لمنسقي الشؤون الجنسانية ومسائل الشمول.

غير أن عددا كبيرا من الكيانات، ولا سيما كيانات الأمانة العامة الأصغر حجما ذات الولايات المتخصصة، وعمليات السلام، والكيانات التي يعتبر موضوع إدماج منظور الإعاقة جديدا بالنسبة إليها، ما زال يواجه تحديات في هذا المجال بسبب نقص القدرات، وارتفاع معدل دوران الموظفين، ومحدودية المعارف والخبرات الفنية في مجال إدماج منظور الإعاقة. ويمكن لهذه الكيانات أن تستفيد من المشاركة النشطة في شبكات المنسقين المعنيين بإدماج منظور الإعاقة في كل من الكيانات والأمانة العامة، ومن الاستفادة من التدريب والموارد التقنية التي جرى استحداثها لدعم تنفيذ الاستراتيجية، وكذلك من التوجيه والمساعدة التقنية المصممين خصيصا لتعميم إدماج منظور الإعاقة بفعالية في السياسات والاستراتيجيات القائمة أو لوضع خطط عمل تتماشى مع مؤشرات الاستراتيجية. وتبين التقارير أن القيادة العليا في الكيانات الأصغر حجما يمكن أن تؤدي دورا مهما في تعزيز إدماج منظور الإعاقة. فعلى سبيل المثال، بدأت آلية التنسيق الإداري على مستوى كبار الموظفين التابعة لمكتب المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا في تقييم تنفيذ الاستراتيجية في استعراضاتها الفصلية لتنفيذ البرامج، عقب اقتراح قدمته قيادتها العليا في عام 2022.

المجال الأساسي 2

شمول الجميع

الشكل الرابع

تصنيف كيانات الأمم المتحدة لعام 2022 في المجال الأساسي 2، حسب مؤشرات الأداء

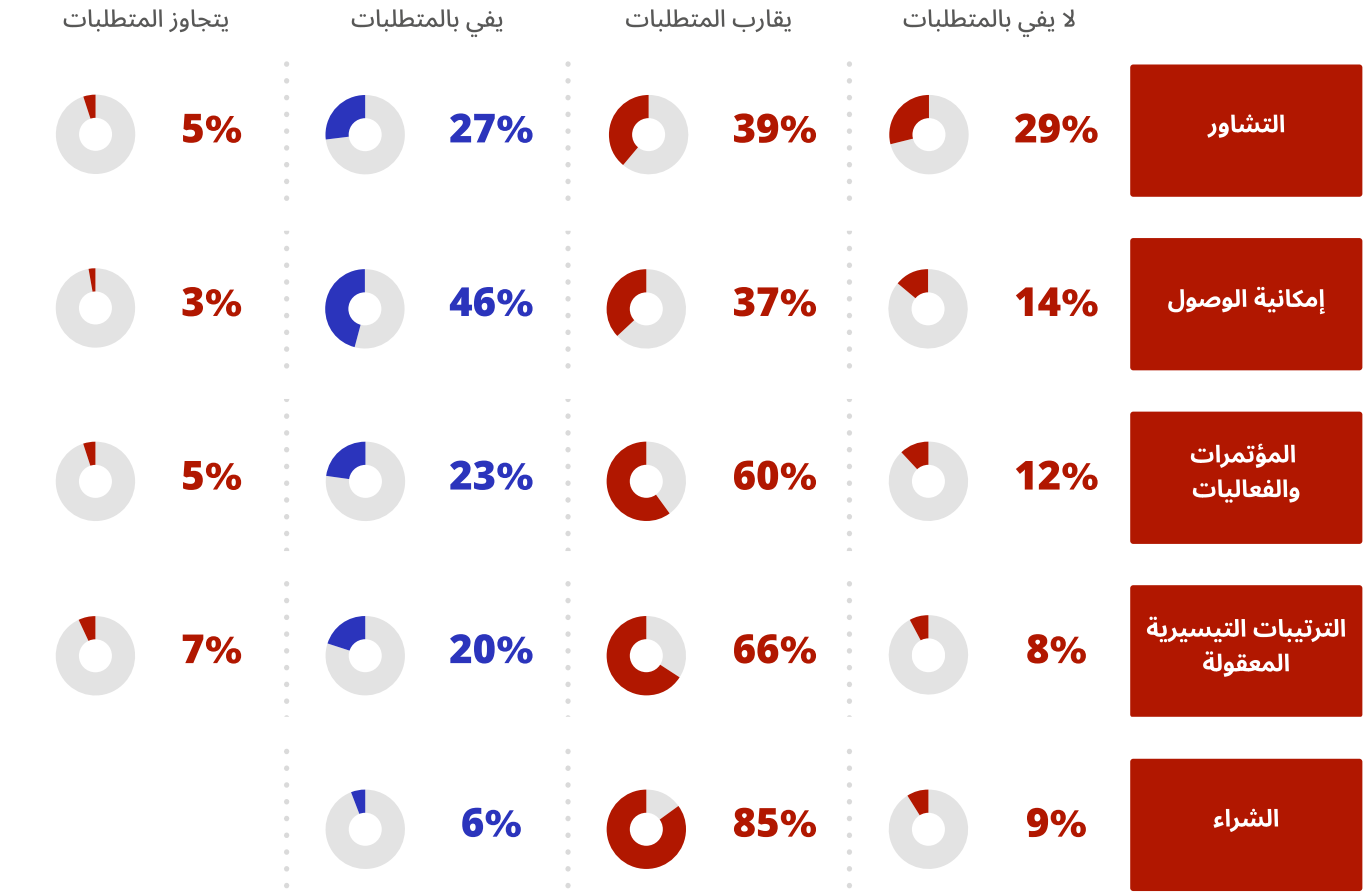

كان لوضع الاستراتيجية دور في تزايد الاعتراف بأهمية التسهيلات المادية وإمكانية استخدام الوسائل الرقمية كشرط مسبق لإدماج هؤلاء الأشخاص في عمل المنظمة، سواء بصفتهم مستفيدين أم شركاء أم موظفين. ومع ذلك، فإن التقارير المتعلقة بمؤشرات التسهيلات، والترتيبات التيسيرية المعقولة، والمشتريات، والمؤتمرات والمناسبات تعكس مستويات متفاوتة من التقدم، بحيث إن التركيز ينصب بدرجة كبيرة على التحسينات المتصلة بإمكانية الوصول المادي. وهذا يوضح أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، لا تزال الكيانات في المنظومة برمتها تواجه تحديات كبيرة تعيقها عن تفعيل الإرشادات واستخدام الأدوات القائمة لإنشاء آليات مستدامة ووافية التمويل تعنى بمسألة التسهيلات وممارسات الشراء الشاملة لمنظور الإعاقة.

وفيما يتعلق بالمشتريات، أصبحت المواقع الشبكية ونظم المناقصات الإلكترونية وإدارة شؤون البائعين أيسر من حيث القدرة على النفاذ إليها. وأدمجت كيانات مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منظور الإعاقة والتسهيلات في نماذج وسياسات الشراء. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تحول دون تفعيل الإرشادات القائمة وقياس مدى مراعاة منظور الإعاقة في اتفاقات الشراء نفسها. ويتيح استعراض للمنتجات المتعلقة بالتسهيلات خلال عملية تجديد الاتفاقات الطويلة الأجل، مثل الاستعراض الذي أجرته شعبة الإمدادات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 2022، فرصا للعمل في هذا المجال.

ومن شأن التقدم المحرز في تعزيز إمكانية الوصول إلى الأماكن المشتركة والقدرة على الاستفادة من الخدمات في عدد من المكاتب منها على سبيل المثال مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي، أن يعود بالفائدة على العديد من كيانات الأمانة العامة والكيانات الأصغر حجما الموجودة فيها. وعلاوة على ذلك، تعكس التقارير عددا متزايدا من التقييمات المتعلقة بالتسهيلات التي تركز على إمكانية استخدام الوسائل الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، ونظم المعلومات والاتصالات، مما يدل على أن فهم نطاق التسهيلات ما لبث يزداد. ومع ذلك، ينبغي للكيانات أن تعطي الأولوية من الآن فصاعدا للتخلص التدريجي من النظم الرقمية العتيقة التي يصعب الوصول إليها، كما يتضح من خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستعاضة عن الأدوات الرقمية المستعملة على نطاق البرنامج الإنمائي بمنصات يسهل الوصول إليها عند انتهاء العقود الحالية. ويتزايد الإقبال على خدمات الترجمة الفورية بلغة الإشارة وترجمة الكلمات المنطوقة إلى نص آنياً في المؤتمرات والمناسبات والاجتماعات، غير أن ارتفاع تكاليف تلك الخدمات وانتفاء الطابع المنهجي عن النهج التي تنظم شراء تلك الخدمات يعوقان استخدامها بانتظام. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الكيانات الأصغر حجما الموجودة في المقر والأماكن المشتركة في تفعيل المتطلبات المتعلقة بالتسهيلات والمشتريات. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة ما قام به مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب من استثمار يهدف إلى ضمان إمكانية الوصول إلى المنتجات والمواد والعمليات الرئيسية لتمكين الشباب ذوي الإعاقة من المشاركة في أعماله ومناسباته.

ويتزايد باطراد فهم الكيانات للترتيبات التيسيرية المعقولة بوصفها أحد التدابير الرامية إلى مناهضة التمييز، إذ أبلغت كيانات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن التنفيذ التدريجي لنهج رسمية وشاملة لتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وإنشاء آليات تمويل مركزية. ويتطلب الاستخدام الفعال لهذه الأموال اتخاذ تدابير ملائمة لضمان أن يكون المديرون ومقدمو الطلبات والموظفون على دراية بالأموال والسياسات والعمليات ذات الصلة. وتدل تقارير كيانات الأمانة العامة على أن الترتيبات التيسيرية المعقولة ما زالت بدرجة كبيرة تقدم على أساس مخصص، في حين يقتضي عدم وجود رقابة على مخصصات التمويل وما يقترن به من قيود مفروضة على صوغ السياسات ذات الصلة من جانب فرادى كيانات الأمانة العامة، أن يقدم المقر إرشادات محددة الهدف بهذا الشأن. وبما أن الترتيبات التيسيرية المعقولة عامل تمكيني حاسم لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في عمل المنظمة، من الضروري القيام بهذه العمليات بطريقة منهجية ورصد أموال كافية من الموارد المخصصة لضمان إحراز تقدم في هذا المجال. ويدل إنشاء كيانات الأمانة العامة لآليات التمويل، مثل صندوق الموظفين التابع لمكتب التنسيق الإنمائي، في نظام المنسقين المقيمين والمبادئ التوجيهية الإجرائية المصاحبة، على وجود فرص تبعث على التفاؤل.

وساهم التركيز المتزايد على تعزيز المشاركة في تيسير إحراز تقدم في استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضع بعض الوكالات والصناديق والبرامج، مثل برنامج الأغذية العالمي، إرشادات على مستوى المؤسسة بشأن التشاور المراعي لاعتبارات السياق لدعم التقدم المحرز في هذا المجال، في حين اعتمدت وكالات أخرى مبادئ عام 2021 التوجيهية الموضوعة على نطاق المنظومة بشأن استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقيم الكيانات شراكات وتتعاون مع طائفة أوسع من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك منظمات النساء والشباب ذوي الإعاقة، والمنظمات المعنية بجميع أشكال الإعاقة العاملة على الصعيد الإقليمي. غير أن المشاركة المنهجية والنشطة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المسائل الخاصة بالإعاقة والمسائل الأوسع نطاقا لا تزال تشكل تحديا، مما يدل على الحاجة إلى مزيد من التدريب لتفعيل المبادئ التوجيهية القائمة بفعالية.

المجال الأساسي 3

البرمجة

الشكل الخامس

تصنيف كيانات الأمم المتحدة لعام 2022 في المجال الأساسي 3، حسب مؤشرات الأداء

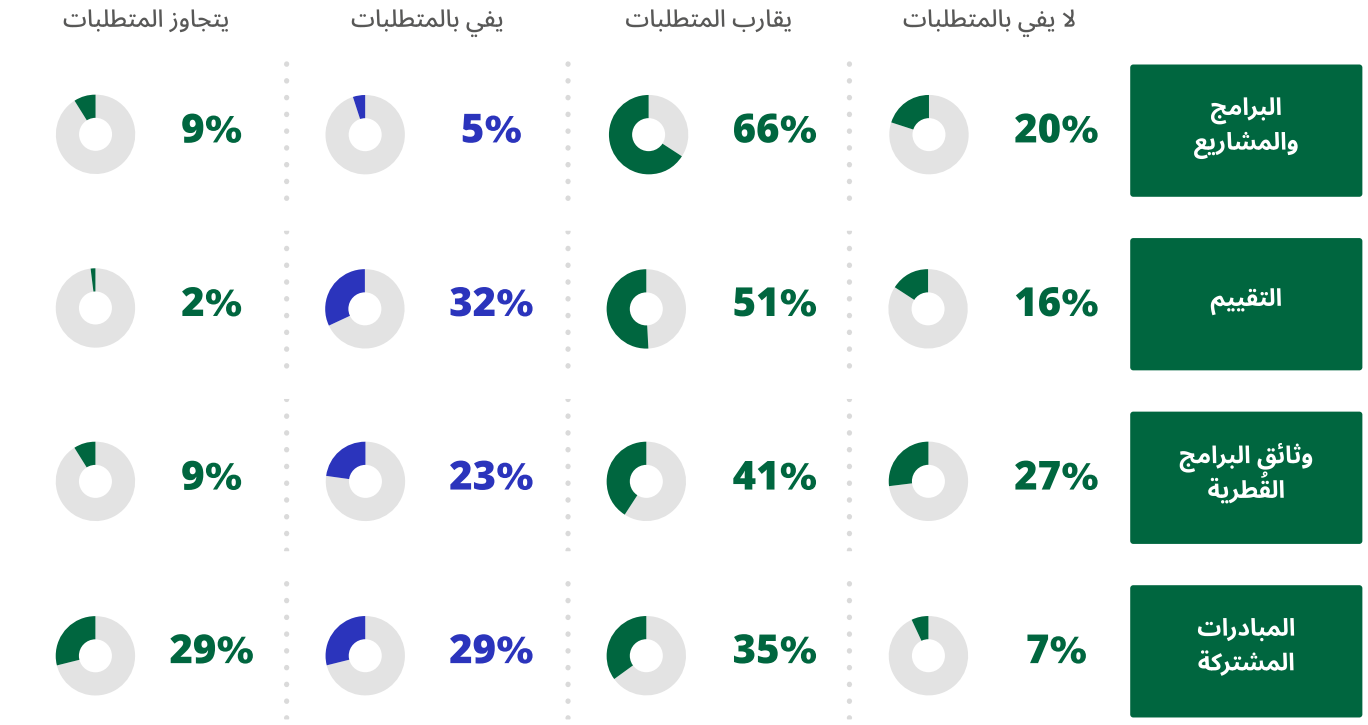

في مجال البرمجة، وضعت غالبية الكيانات توجيهات بشأن تعميم إدماج منظور الإعاقة في البرامج والمشاريع، فيما أدمج أكثر من نصف الوكالات والصناديق والبرامج التي تصدر وثائق البرامج القطرية منظور الإعاقة في توجيهاتها المتعلقة بهذه الوثائق. وتواصل الكيانات العاملة في المجال الإنساني استخدام المبادئ التوجيهية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتوجيه تعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، تواجه الكيانات تحديات في تفعيل الإرشادات المتاحة وتجسيد إدماج منظور الإعاقة الواسع في برامجها ومشاريعها. وتشكل علامات إدماج منظور الإعاقة التي وضعت منذ بدء تنفيذ الاستراتيجية أداة رئيسية للرصد والمساءلة بالنسبة إلى الكيانات، وسيسهم التعجيل باستيعاب هذه المؤشرات في إحراز تقدم في هذا المجال. وقد أُدمجت علامة إدماج منظور الإعاقة في نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد التابع للأمانة العامة، وبدأ يعمل بها عدد صغير من الكيانات منها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتقييم مدى تعميم إدماج منظور الإعاقة في برامجها ومشاريعها لعام 2022 بواسطة استخدام مؤشر خاص بالإعاقة وبيانات مصنفة بحسب الإعاقة وذلك ما مكنها من بلوغ الغايات السنوية بنسبة 67 في المائة، وأجرت اليونيسف نفس التقييم لبرامجها ومشاريعها لنفس السنة مستخدمة في ذلك مؤشرا خاصا بالإعاقة وأتاح لها ذلك بلوغ الغايات السنوية بنسبة 90 في المائة. وقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعميم مراعاة إدماج منظور الإعاقة من خلال سياسته وإجراءاته المتعلقة بالبرامج القطرية، ويجدر التذكير بأنه قد جرى تقديم 88 في المائة من مشاريع وثائق البرامج القطرية التابعة للكيان إلى لجنة استعراض البرامج الداخلية التابعة له والتي تتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2022.

ويتسم إدماج منظور الإعاقة في التقييمات بأهمية بالغة لإحراز تقدم في البرمجة. وتؤكد تقارير الكيانات عن استخدامها للإرشادات التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام 2022 على نطاق المنظومة بشأن إدماج منظور الإعاقة في التقييمات والتقارير، واقترانها بزيادة إدماج منظور الإعاقة في اختصاصات الكيانات وأنشطتها الاستهلالية وتقاريرها التقييمية، إمكانية الدور الذي يمكن أن تؤديه الإرشادات التعاونية على نطاق المنظومة في دعم الكيانات في الوفاء بالمعايير التي تتضمنها الاستراتيجية. وفي إطار دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية باعتباره وحدة التقييم المركزية في الأمانة العامة فقد أدمج المكتب منظور الإعاقة في الإرشادات الداخلية التي وضعها بشأن تعميم مراعاة المسائل الشاملة في التقييمات في عام 2022، والتي جرى تعديلها وتعميمها على أقسام التقييم الأخرى في الكيانات التابعة للأمانة العامة.

وتظل المبادرات المشتركة حافزا لإدماج منظور الإعاقة، وتعميق التعاون، وتبادل المعلومات والمعارف من خلال الشبكات المشتركة بين الوكالات والأفرقة العاملة المكرسة لإدماج منظور الإعاقة. ويجسد الفريق المرجعي المعني بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني هذا النهج التعاوني، ويضم أكثر من 50 عضوا من مختلف الكيانات ومنظمات المجتمع المدني. وتعزز جهوده المتسقة المستمرة العمل الإنساني الشامل لمنظور الإعاقة.

المجال الأساسي 4
الثقافة التنظيمية

الشكل السادس
2022 تصنيف كيانات الأمم المتحدة لعام 2022 في المجال الأساسي 4، حسب مؤشرات الأداء

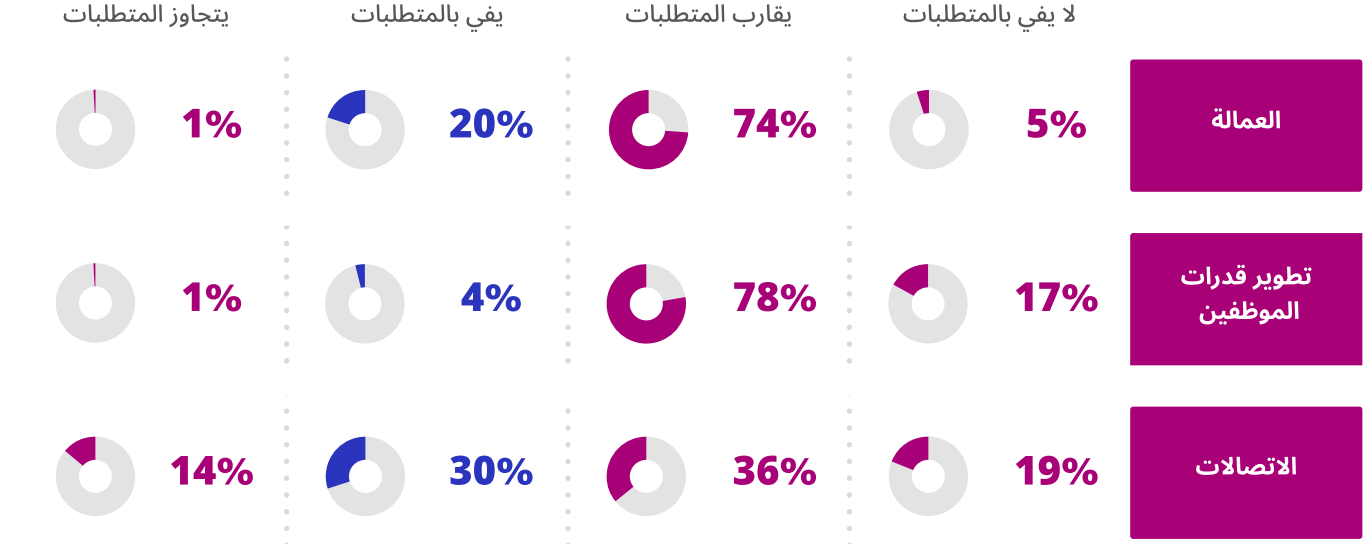

إن وجود قوة عاملة قوية تتسم بالشمول والتنوع وتكون مزودة على نحو جيد بالمعرفة والقدرات في مجال إدماج منظور الإعاقة خليق بأن يسهم في فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. ويهدد استمرار التمثيل الناقص للأشخاص ذوي الإعاقة في القوة العاملة للمنظمة، مقترنا ببطء معدل التقدم نحو تعزيز قدرات الموظفين الحاليين في مجال إدماج منظور الإعاقة بإهدار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ بدء تنفيذ الاستراتيجية.

ويتضح من نسبة الكيانات التي أبلغت عن إجراءات متصلة بالعمالة والبالغة 95 في المائة أن الاستراتيجية قد عززت الوعي على نطاق المنظومة وتنفيذ الاستراتيجيات القائمة المتعلقة بسياسات العمالة لاجتذاب الموظفين ذوي الإعاقة واستقدامهم والاحتفاظ بهم. وعلاوة على ذلك، دفعت الاستراتيجية الكيانات إلى تحديث تلك السياسات أو تطويرها، حيثما لزم. ونفذت استراتيجيات ومبادرات تشمل إقامة شراكات مع منصات الاستقدام المتخصصة ومعارض لفرص العمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تعزيز فرص العمل. ومن خلال متطوعي الأمم المتحدة، ساهم نحو 200 شخص من ذوي الإعاقة بمهاراتهم وخبراتهم في 22 كيانا في المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية. وثمَّ تركيز متزايد على إدراج أسئلة التعريف الذاتي في استقصاءات رضا الموظفين لجمع البيانات عن الموظفين ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من هذه الجهود، تكشف التقارير أن ما يقرب من 90 في المائة من الكيانات إما أنها لا تستطيع تحديد هوية الموظفين ذوي الإعاقة وإما أنها، إذا تم تحديدها، تجد رضاهم ورفاههم أدنى مقارنة بعامة الموظفين.

وفـي مجـال تنميـة القـدرات، حدثـت زيـادة فـي توافـر الـدورات التدريبيـة والوحـدات المتعلقـة بإدمـاج منظـور الإعاقـة في المنظومة بأسـرها. بيد أن على كيانات الأمم المتحـدة وإدارات الأمانة العامة أن تكفـل، فـي حـدود المـوارد الحالية، توفير مزيد من التدريب لسـد الثغرات في قـدرات العمليات، ولا سـيما فيمـا يتعلـق بإمكانيـة الوصـول، والترتيبـات التيسـيرية المعقولـة، والمشـتريات، والتقييـم. ولا تتجـاوز نسـبة الكيانـات التي أفادت بأنها جعلت التدريـب على إدماج منظور الإعاقة إلزاميا 5 في المائة. ومن النماذج التي يمكن الاقتداء بها برنامج التعلم الإلكتروني الإلزامي بشأن إدماج منظور الإعاقة التابع لمنظمـة العمـل الدوليـة، والـذي يبلـغ معـدل الامتثـال في نطاقـه 84 في المائـة. وتقوم منظمـة العمل الدوليـة أيضـا بإعـداد دورة تدريبية في مراعاة اعتبارات الإعاقة مصممـة خصيصا لموظفي الإدارة العليا.

وقـد أسـهمت المبـادئ التوجيهيـة بشـأن أسـاليب التواصـل المراعيـة لمنظـور الإعاقـة، التـي وضعتهـا إدارة التواصـل العالمـي، فـي زيـادة أسـاليب التواصـل المسـتعملة على نطـاق المنظومـة والقائمة على مبـدأي الشـمول والاحتـرام الواجبيـن للأشـخاص ذوي الإعاقـة. ويـزداد إدراك الكيانات لأهمية أسـاليب التواصـل الشـاملة لمنظـور الإعاقـة وهـي تبـذل قصاراهـا مـن أجـل تمثيـل الأشـخاص ذوي الإعاقة في وسـائل التواصـل الداخليـة والخارجيـة الرئيسـية تمثيـلا أكثـر تنوعا. غيـر أن العديد من الكيانات أشـارت فـي تقاريرهـا أن ليـس لديهـا مبـادئ توجيهيـة أو إجـراءات داخليـة لأسـاليب التواصل الشـاملة لمنظور الإعاقـة، وذلـك مـن المتطلبات التي يمكـن للكيانات الإيفاء بهـا باعتماد المبـادئ التوجيهية الموضوعة على نطـاق المنظومة وتنفيذها.

باء المساءلة على المستوى القطري

في عام 2022، قدمت جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها 131 فريقا تقارير في إطار سجل الأداء المتعلق بالمساءلة للسنة الثالثة على التوالي. وعموماً، فإن الأفرقة القطرية قاربت الوفاء بالمتطلبات في 37 في المائة من المؤشرات، وأوفت بالمتطلبات بنسبة 24 في المائة، وتجاوزت المتطلبات بنسبة 5 في المائة. وزادت نسبة المؤشرات التي لا توفي الأفرقة القطرية بمتطلباتها من 33 في المائة في عام 2021 إلى 35 في المائة في عام 2022 لأسباب من ضمنها الفهم الأعمق للمعايير المرجعية للاستراتيجية وزيادة الاعتماد على المعرفة في التقييمات الذاتية. وبالنظر إلى كون 72 في المائة من الأفرقة القطرية لم يف بعد بالمعايير المرجعية للاستراتيجية، لا بد من بذل جهود عاجلة ومكثفة لتحريك عجلة التنفيذ على الصعيد الميداني.

الشكل السابع

مقارنة التصنيف العام لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، 2020-2022

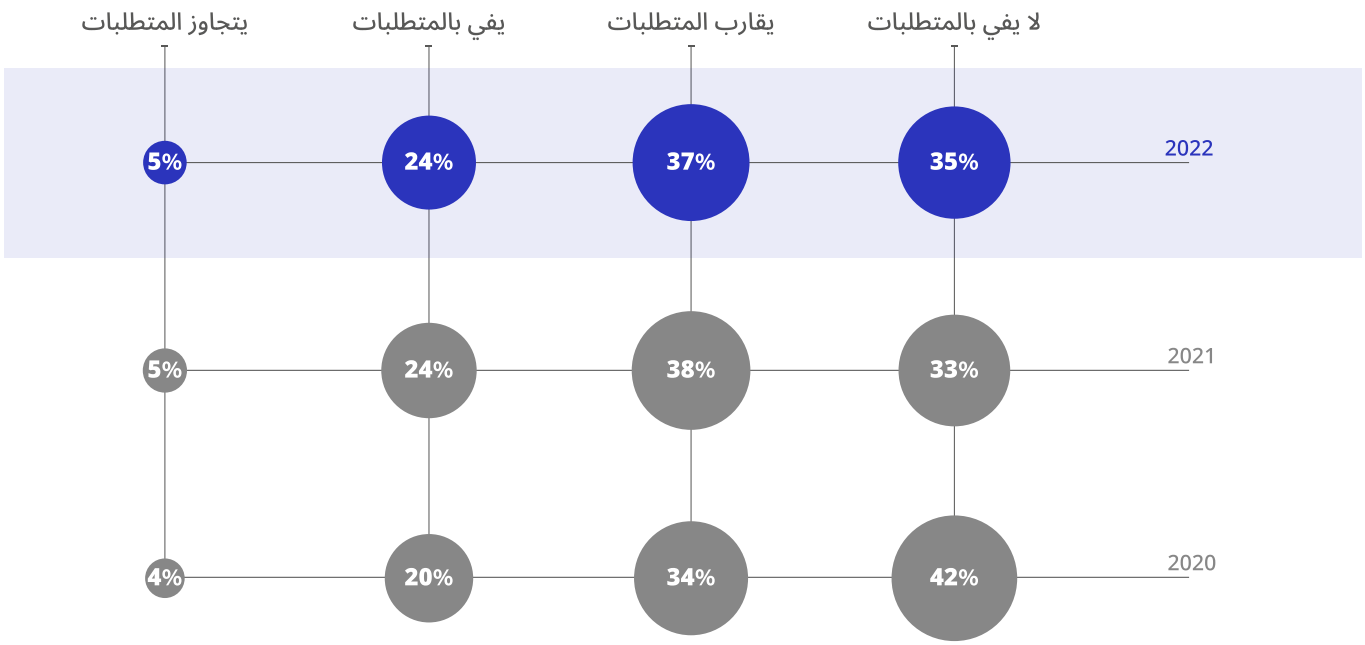

على الصعيد الإقليمي، تواصل أوروبا وآسيا الوسطى تحسين تصنيفاتها، حيث ارتفعت نسبة المؤشرات التي تفي الكيانات بمتطلباتها أو تتجاوزها من 46 في المائة في عام 2021 إلى 49 في المائة في عام 2022. وشهدت هذه المنطقة تنظيم أنشطة تدريبية متعمقة بشأن إدماج منظور الإعاقة في خلال عام 2022. وأشارت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضا إلى إحراز تقدم، حيث ارتفعت نسبة المؤشرات التي أوفت بمتطلباتها أو تجاوزتها من 30 في المائة في عام 2021 إلى 32 في المائة في عام 2022، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى نجاح مشروع بدء التنفيذ الذي استفاد من مساعدة تقنية موجَّهة. ومن ناحية أخرى، ظلت الحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على حالها، وسُجل تراجع في الدول العربية وأفريقيا. وتدل هذه التطورات على أهمية تقديم دعم موجه ومتسق للأفرقة القطرية من أجل اطراد التقدم المحرز بالفعل وتعزيزه.

تسلط التقارير الواردة من الأفرقة القطرية الضوء على التقدم المحرز في جهود إدماج منظور الإعاقة، على الرغم من أن جوانب الإبلاغ المتعلقة بمتطلبات الاستراتيجية قد لا تعكس أوجه هذا التقدم بنطاقها الكامل. وما لبث الاتساق في الإجراءات المتخذة بشأن جميع المؤشرات يزداد وهذا يدل دلالة إيجابية على اتباع نهج أكثر شمولية في معالجة مسائل إدماج منظور الإعاقة. وعلاوة على ذلك، فإن تعزُّز الحرص على إدراج مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" يسهم في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الأفرقة القطرية. ويشمل ذلك دعم المبادرات الحكومية، مثل الإصلاحات القانونية والسياساتية، وضمان استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة وأخذ رأيهم في الاعتبار في البرامج منذ البداية، بحيث يكون لنتائج البرامج أثر في حياتهم. وعلاوة على ذلك، عززت مبادرات بناء القدرات المراعية لخصوصية الاحتياجات والمبادرات الموجهة لبدء تنفيذ سجلات الأداء قدرة بعض الأفرقة القطرية على التقدم في مجالات متعددة من مجالات الاستراتيجية.

الشكل الثامن

تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022، حسب المناطق

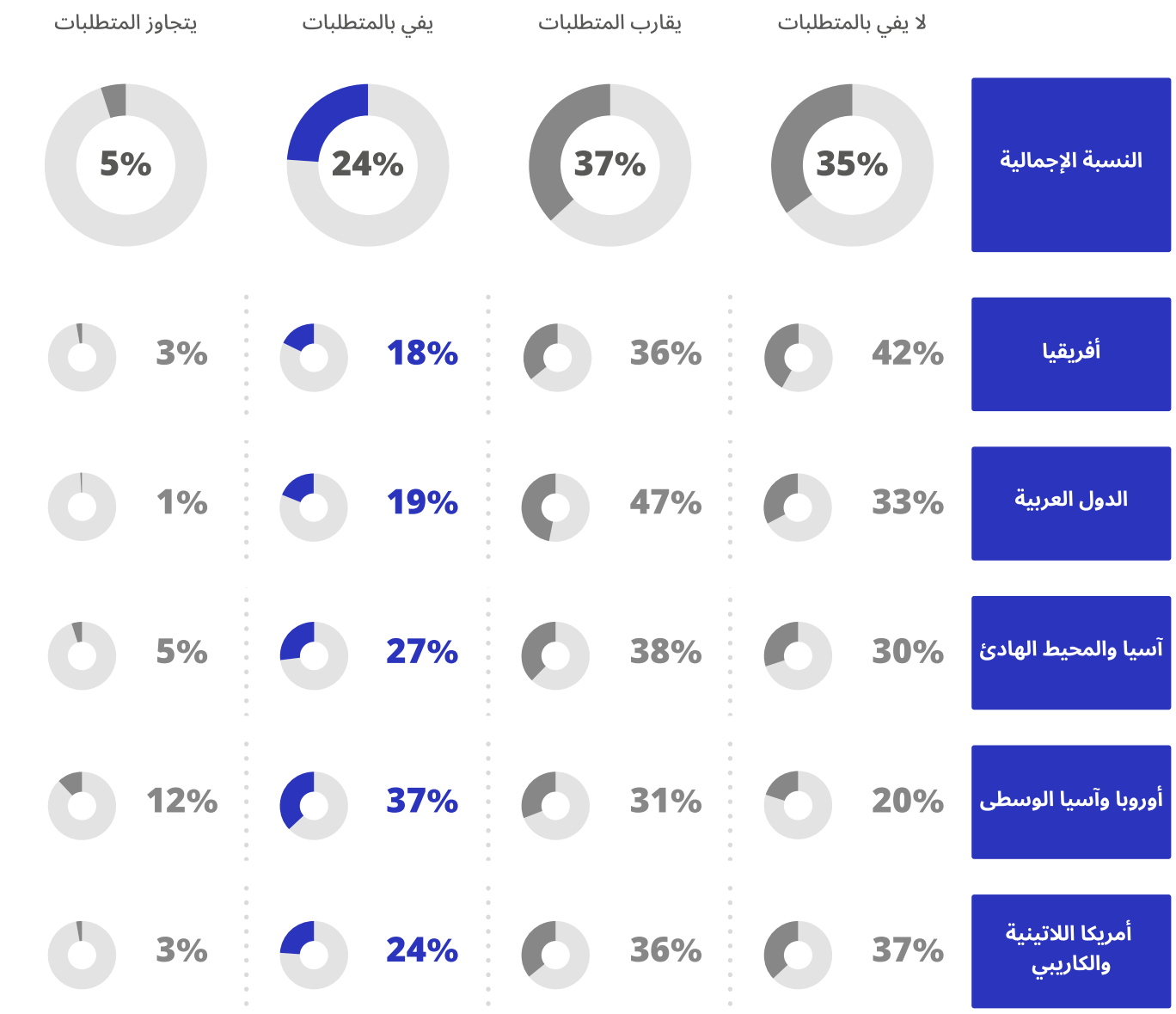

المجال الأساسي 1
القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

الشكل التاسع
تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022 في المجال الأساسي 1، حسب مؤشرات الأداء

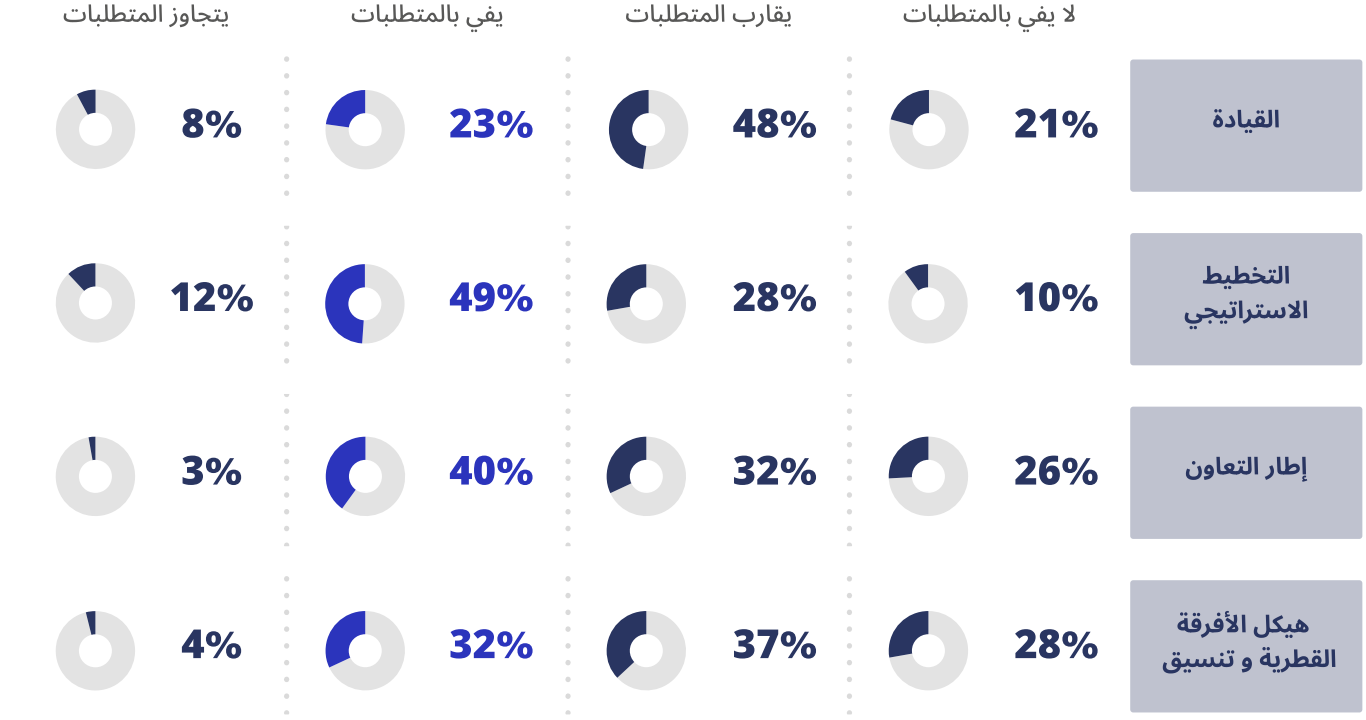

لـم يتقـدم التـزام القيـادة عـلى الصعيـد القطـري بنفـس الوتيرة التـي حصل بها التقـدم داخـل الكيانات. فلئـن كان العديـد مـن المنسـقين المقيميـن ورؤسـاء الـوكالات يناصـرون إدمـاج منظور الإعاقـة داخليا وعلنـا، فـإن هناك حاجة إلى مشـاركة أوسـع من جانب القيـادة للدفع بعجلة العمل وإحـراز التقدم. وعلى الرغم من تعزُّز التزام القيادة العليا داخل الكيانات، فإن من الأهمية بمكان العمل باسـتمرار على ضمان اتسـاع نطـاق هـذا الالتزام ليشـمل رؤسـاء الـوكالات على مسـتوى الميدان لتنفيذ أنشـطة مشـتركة أكثر طموحـا فـي مجـال إدمـاج منظور الإعاقة. وتتفـوق مجموعة متنوعة مـن الأفرقة القطرية فـي تنفيذ هذا المؤشـر، وهـذا إنمـا يـدل على إمكانية اطـراد الاهتمام والالتـزام بإدماج منظور الإعاقة. ففـي زامبيا، على سـبيل المثـال، كان موضـوع إدمـاج منظـور الإعاقة بندا متكـررا في الاجتماعـات الشـهرية والمعتكفات التـي يعقدها رؤسـاء الوكالات. ويتسـم هذا النوع من المشـاركة المسـتمرة بأهميـة جوهرية في التصدي بفعاليـة للتحديـات التي تواجهها الأفرقة القطرية في تنفيذ الاسـتراتيجية.

ويظل التخطيط الاستراتيجي أقوى مجال من مجالات أداء الأفرقة القطرية، حيث إن أغلبيتها توفي بالمتطلبات المتعلقة بهذا المؤشر أو تتجاوزها. وتتناول الغالبية العظمى من الأفرقة القطرية حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في التحليلات القطرية المشتركة في مختلف المجالات المواضيعية كالقضايا الجنسانية والتعليم والرعاية الصحية والفقر وحقوق الإنسان وتغير المناخ والتصدي لمخاطر الكوارث والعمل الإنساني. ويولى مزيد من الاهتمام أيضا لقضايا النساء والأطفال والشباب ذوي الإعاقة. ففي خلال عام 2022، تشاور العديد من الأفرقة القطرية، بما في ذلك إسواتيني وأوروغواي وزامبيا والسلفادور والسنغال وسيراليون وليسوتو والهند، مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء إجراء التحليلات القطرية المشتركة، متأسِّيةً في ذلك بالعديد من الأفرقة القطرية الأخرى في السنوات السابقة.

وقد قطعت غالبية الأفرقة القطرية على نفسها التزامات صريحة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أطرها التعاونية، وهي تقوم تدريجيا بإدماج منظور الإعاقة في مجالات نتائجها. ويجري تناول موضوع إدماج منظور الإعاقة في مختلف المجالات المواضيعية، بما في ذلك القضايا الجنسانية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان والتمييز والحوكمة. وقد وضع بعض الأفرقة القطرية إطاره التعاوني بالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، استخدم الفريق القطري في غواتيمالا سجل الأداء لإدماج منظور الإعاقة في عملية الإنشاء المشتركة مع الحكومة، كما يتضح من النواتج الواردة في مصفوفة نتائج إطار التعاون. وبالنظر إلى أن أطر التعاون متعددة السنوات، فإن التقدم المحرز في هذا المؤشر قد يكون أبطأ مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

وتيسر آليات تنسيق أنشطة إدماج منظور الإعاقة تنفيذ الاستراتيجية بانتظام أكبر عن طريق زيادة التعاون وفرص التخطيط والتنفيذ المشتركين. وتدل التقارير على أن الإدراج التدريجي لمنظور الإعاقة في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون وآليات الرصد المتعلقة بها كثيرا ما يكون أقوى في الأفرقة القطرية التي لديها آليات لتنسيق أنشطة إدماج منظور الإعاقة. وقد أحرز تقدم كبير في إنشاء مثل تلك الآليات لدى الأفرقة القطرية. وتعكف بعض الأفرقة القطرية على إضفاء الطابع الرسمي على هذه الآليات كآليات منظمة، واتخذت أفرقة أخرى تدابير تنسيق من هذا القبيل لأول مرة. وأدمجت عدة أفرقة قطرية منظور الإعاقة في أنشطة فرق العمل القائمة التابعة لها، بما في ذلك الفرق التي تركز على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان والمجموعات المعنية بقضايا الإدماج. وفي أوزبكستان ورواندا وصربيا وكوستاريكا ومدغشقر، أدمجت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في آليات التنسيق التي وضعتها الأفرقة القطرية.

المجال الأساسي 2
شمول الجميع

الشكل العاشر
تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022 في المجال الأساسي 2، حسب مؤشرات الأداء

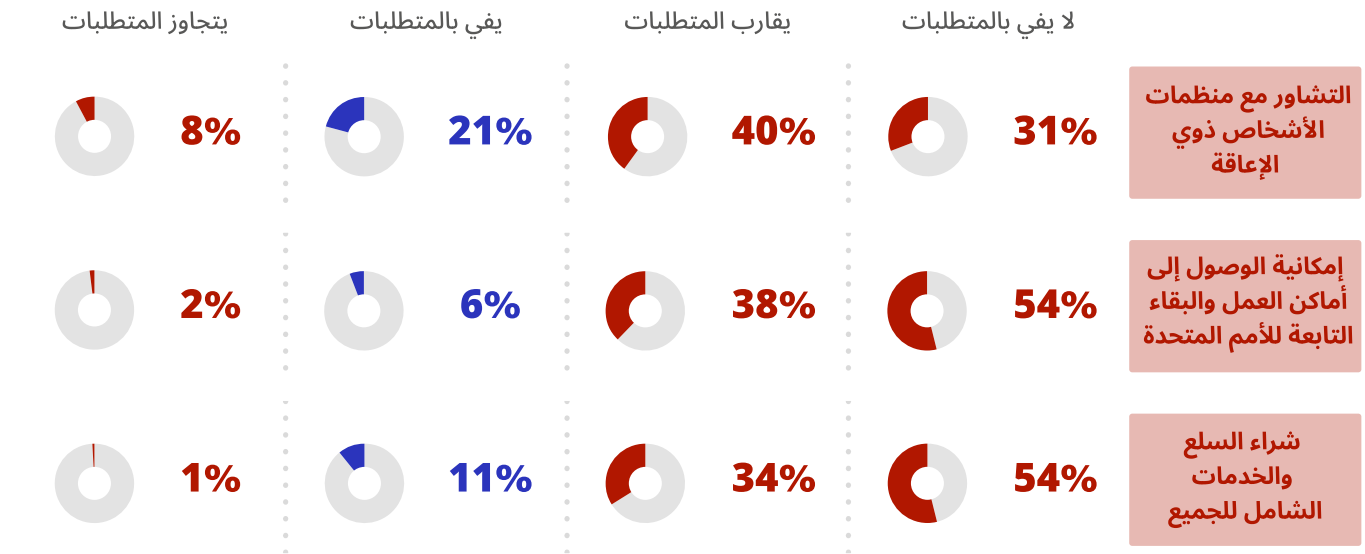

تواصل الأفرقة القطرية العمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن مختلف المسائل، بما في ذلك التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون. غير أن المشاورات كثيرا ما تجري بشكل متقطع وتقودها في المقام الأول فرادى المكاتب القطرية، وهذا يدل على الحاجة إلى أن تكون المشاورات التي تعقدها الأفرقة القطرية ككل منظمة ومهيكلة بدرجة أكبر. وفي حين يجري معظم أوجه التواصل مع المنظمات الراعية والمجالس المعنية بقضايا الإعاقة على المستوى القطري، فمن المهم ضمان أن تكون المشاورات شاملة ومراعية للفئات المهمشة من بين فئات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الجدير بالذكر أن الفريقين القطريين لغواتيمالا وكوستاريكا قد أنشآ أفرقة استشارية لذوي الإعاقة تضم طائفة متنوعة من المنظمات التي تمثلهم.

ويتعين بذل جهود على الصعيد القطري لزيادة إمكانية الوصول إلى الأماكن والخدمات المشتركة. واستفاد بعض الأفرقة القطرية من أماكن العمل الجديدة أو فرص التوسع لتحسين التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. واستعرضت أيضا موضوع التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة فقيمت إمكانية الوصول إلى المرافق وسهولة الاستفادة من الخدمات، بما في ذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أجريت تلك الاستعراضات في بنغلاديش وبيلاروس وبوتان وزامبيا بالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن 54 في المائة من الأفرقة القطرية لم تجر بعد تقييمات أساسية للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في أماكنها وخدماتها المشتركة، ويرجع ذلك في أحيان كثيرة إلى محدودية القدرات والمعارف والتمويل كل من خلال الكيانات التي تتبعها كل منها على حدة.

ومـا زالـت الأفرقـة القطريـة أيضـا تلقـى صعوبـة فـي الالتـزام بإجـراءات الشـراء المراعيـة لاحتياجـات الأشـخاص ذوي الإعاقـة حيـث إن تطبيـق المعاييـر المتصلـة بإمكانيـة الوصـول فـي عمليـات الشـراء المتعلقـة بالأماكـن والسـلع والخدمـات يظـل متذبذبـا. وقـد أدرج الفريـق القطـري فـي جورجيـا مسـألة إمكانيـة الوصـول باعتبارهـا معيـارا إلزاميـا فـي الاسـتعراض الـدوري للأماكـن والخدمـات وأعمـال البناء وعمليـات الشـراء المتعلقـة بهـا وفـي إبرام اتفاقـات طويلة الأجـل مع البائعيـن. وتقـدم مجموعة أدوات اليونيسـف بشـأن التسـهيلات الخاصة بـذوي الإعاقة إرشـادات وقوائم مرجعية قيمة لإجـراء التقييمات المتعلقـة بإمكانيـة الوصـول، فـي حيـن تعتبـر عمليـة وضـع خطـط إمكانية الوصـول وتنفيذهـا ورصدها فـي نيبـال وفييـت نـام بمثابـة ممارسـة جيـدة يمكـن السـير عـلى منوالهـا مـن قبـل الآخريـن. وينكـب كثير من الأفرقة القطرية على تكييف إجراءاتها من خلال اسـتراتيجية تسـيير الأعمال 2,0 التي سـتدعم تحسـين الأداء بشـأن التسـهيلات الخاصة بـذوي الإعاقة في السـنوات القادمة.

المجال الأساسي 3
البرمجة

الشكل الحادي عشر
تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022 في المجال الأساسي 3، حسب مؤشرات الأداء

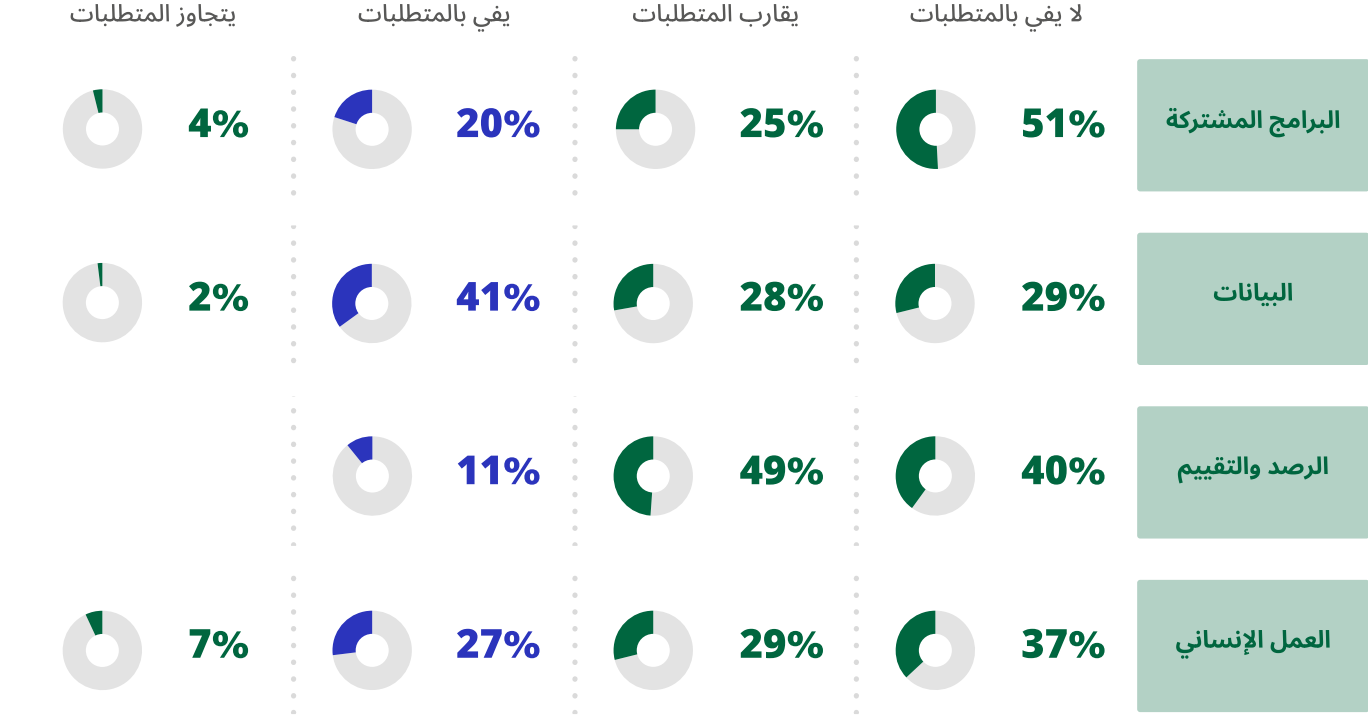

رغم أن إدماج منظور الإعاقة أصبح مرعيا بدرجة متزايدة في عمليات التخطيط الاستراتيجي والتقييمات القطرية، فإن نتائج هذه الجهود لم تصل بعد إلى مجال البرمجة. فالزيادة التدريجية التي لوحظت في تقارير فترة 2020 و 2021 في البرامج المشتركة الجديدة التي تعمم مراعاة إدماج منظور الإعاقة تؤكد نجاح المنظومة في ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تدابير مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي من آثارها. ومع ذلك، فإن الانخفاض الكبير المسجل في عام 2022، في مجال البرامج المشتركة ومجال الاستجابة الإنسانية، يدل على أن إدماج منظور الإعاقة لم يصر بعدُ مسألة شاملة مرعية في عمل الأفرقة القطرية على الرغم من الإجراءات التي اتخذت في أثناء جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، فإن افتقار مصفوفات النتائج ضمن أطر التعاون إلى مؤشرات خاصة بمنظور الإعاقة وعدم وجود بيانات مصنفة حسب الإعاقة واقتران ذلك بنقص تبادل البيانات فيما بين المكاتب القطرية، يجعل من الصعب على الأفرقة القطرية تقييم التقدم المحرز صوب إدماج منظور الإعاقة.

ولا تـزال شـراكة الأمـم المتحـدة لتعزيـز حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة الأداة الرئيسـية لتنفيذ المشـاريع المشـتركة الخاصـة بإدمـاج منظـور الإعاقـة. وتشـمل المبـادرات الأخـرى التي تمكـن من تعميـم مراعاة إدمـاج منظـور الإعاقـة والبرامج المشـتركة المهتمة بهـذا الموضوع الصندوق المشـترك لأهداف التنمية المسـتدامة، ومبـادرة تسـليط الضـوء، وصنـدوق بنـاء السـلام. ويمكـن اسـتقاء رؤى قيمـة مـن الأفرقـة القطريـة العاملـة في تركمانسـتان ورواندا وزمبابوي والصومال ومقدونيا الشـمالية والتـي تتمتع بالريادة في هذا المجال. فعلى سـبيل المثال، كان لدى الفريق القطري لمقدونيا الشـمالية سـبعة برامج مشتركة قيـد التنفيـذ فـي عـام 2022، سـتة منهـا تسـاهم فـي إدمـاج منظـور الإعاقة.

ويتعـاون العديـد مـن الأفرقـة القطريـة مـع المكاتـب الإحصائيـة الوطنيـة لتحسـين جمع البيانـات ذات الصلـة بالإعاقـة، اعترافـا منهـا بأهميـة هـذه المعلومـات فيمـا تنفذه مـن عمليـات. وأفادت عـدة أفرقة قطريـة بأنهـا تعمـل عـلى تحسـين جمـع البيانات عـن الأطفـال ذوي الإعاقة بواسـطة المسـح العنقودي المتعدد المؤشـرات، في حين عمل بعضها على تشـجيع ودعم اسـتخدام المجموعة القصيرة من الأسئلة التي وضعها فريق واشـنطن بشـأن الأداء. ويجري أيضا الاضطلاع بأعمال متزايدة بشـأن البيانات الإدارية ونظم إدارة المعلومات. وبصرف النظر عن محدودية تبادل البيانات فيما بين المكاتب القطرية، يتعرقل التقـدم فـي مجـال بسـبب تحديـات مـن قبيـل محدوديـة المـوارد وإمكانيـة الحصـول عـلى الخدمـات الحكوميـة، ولا سـيما فـي البلدان التـي تعاني من القلاقل السياسـية أو الأزمات الوطنية.

وشـرعت الأفرقـة القطريـة فـي معالجـة قدرة أفرقـة الرصـد والتقييم على قيـاس إدماج منظـور الإعاقة؛ ويتماشـى هـذا التقـدم مـع تزايـد إدمـاج منظور الإعاقـة ضمن أطـر التعاون. وتعتبـر معالجة هـذه القدرة أمـرا حيويـا، وذلـك أن الإبـلاغ يـدل عـلى أنـه مـن الرغـم مـن ورود ذكر إدمـاج منظـور الإعاقة فـي العديد مـن التقاريـر السـنوية المتعلقـة بأطـر التعـاون، فـإن مـا تتضمنـه التقاريـر مـن المؤشـرات الخاصـة بالإعاقـة مـا زال غيـر كاف لقيـاس النتائج سـنويا وفـي إطار التقييمـات. وينبغي لكيانـات الأمم المتحدة وإدارات الأمانـة العامـة أن تكفل إدماج المؤشـرات الخاصة بالإعاقـة ضمن أطر الرصد والتقييم.

ويعـد إدمـاج منظـور الإعاقـة فـي التخطيـط لحـالات الطـوارئ الإنسـانية مؤشـرا عـلى تراجـع تنفيـذ الاسـتراتيجية. وأدت أزمـة كوفيـد-19 إلى اتخـاذ إجراءات بشـأن الاسـتجابة الطارئة الشـاملة للاعتبارات المتعلقة بالإعاقة وتوفير الموارد اللازمة لها، وبخاصة في مجالات البرمجة المشتركة والتخطيط والعمل الإنسـانيين. ومـع ذلـك، فقـد تباطأت تلك الإجراءات منذ ذلك الحين، مما يشـير إلى أن هذه الممارسـة الجيـدة لـم تترجـم بعـد إلى تقـدم في التأهـب للأزمات الإنسـانية وحـالات الطوارئ على نطاق أوسـع.

ومـع ذلـك، فقـد اعتـادت الأفرقـة القطريـة التي تواجه حـالات طوارئ إنسـانية حرجة أن تكـون أكثر هِمّة في إشـراك الأشـخاص ذوي الإعاقة في الاسـتجابة، حتى وإن لم تكن هنالك تقييمات أو خطط رسـمية. وثمـة حاجـة إلى تنظيـم هـذا العمـل وإضفاء الطابع الرسـمي عليه. ففـي موزامبيق، على سـبيل المثال، يشـارك الأشـخاص ذوو الإعاقـة والمنظمـات التـي تمثلهـم فـي آليـات تنسـيق الشـؤون الإنسـانية، ولا سـيما الفريـق العامـل القطـري المعنـي بالحمايـة. ومن المهم الإشـارة إلى أن هذا المؤشـر ذو أهمية بالنسـبة إلى جميـع الأفرقـة القطريـة، وحتـى تلـك التي تعمل في مناطـق ليس بها حالة إنسـانية أو حالة طـوارئ وطنيـة يجـب أن تضع خططا للتأهب والاسـتجابة لحالات الطوارئ. فعلى سـبيل المثال، تراعي الأفرقـة القطريـة فـي بنما وتايلند والجبل الأسـود وصربيا وفييت نام وقيرغيزسـتان الاعتبارات المتعلقة بالأشـخاص ذوي الإعاقـة فـي تدابيرها المتعلقة بالتأهب والاسـتجابة لحالات الطوارئ.

المجال الأساسي 4
الثقافة التنظيمية

الشكل الثاني عشر
تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2022 في المجال الأساسي 4، حسب مؤشرات الأداء

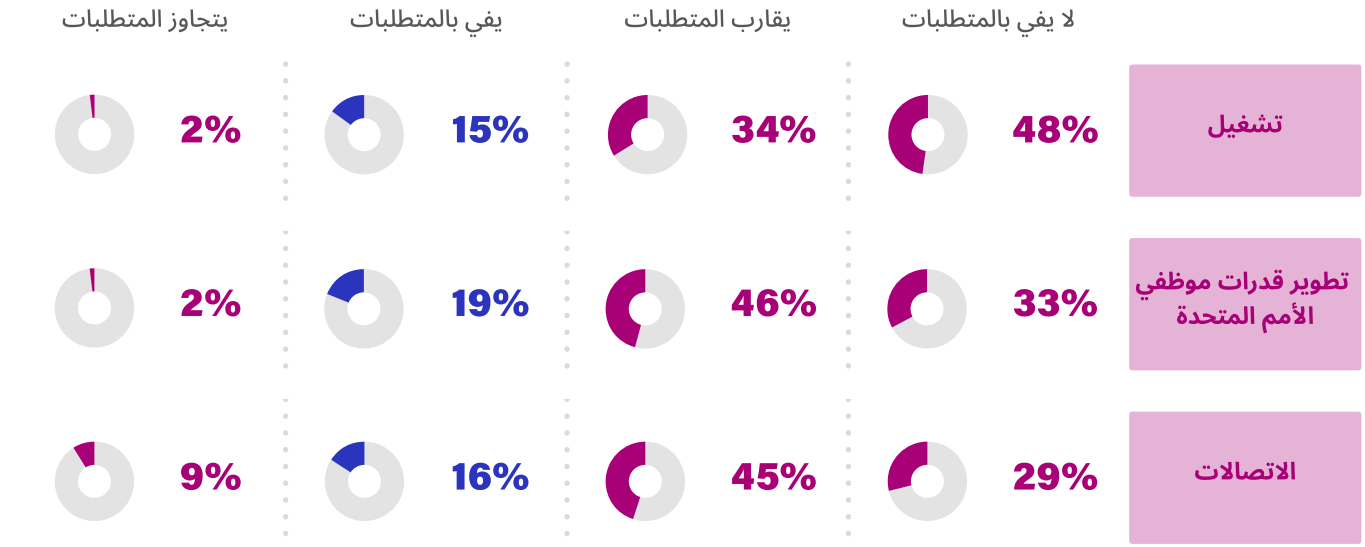

يجب على الأفرقة القطرية اتخاذ الكثير من الإجراءات للإيفاء بمتطلبات مؤشرات العمالة. وعلى الرغم من أن بعض الكيانات داخل الأفرقة القطرية لديها كشوف توظيف غير تمييزية تشير صراحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن هذه الممارسة غير منتشرة على الصعيد القطري. ويمكن تحسين هذا المؤشر عن طريق وضع كشف موحد للتوظيف غير التمييزي على نطاق الأفرقة القطرية. ومن الضروري أيضا بذل جهود توعية أوسع نطاقا لاجتذاب الأفراد ذوي الإعاقة. ويعد بناء القدرات الداخلية أمرا بالغ الأهمية لتعزيز ممارسات الاستقدام الشاملة للجميع، بما في ذلك توصيل المعلومات بأشكال غير نصية يسهل على ذوي الإعاقة فهمها وتوفير أماكن إقامة تراعي احتياجاتهم أثناء عمليات الاستقدام والإلحاق الفعلي بالعمل. ويمكن للأفرقة القطرية أن تستعين بالمعايير المرجعية للتقييمات الأساسية بشأن الموارد البشرية الشاملة لأن من شأنها أن تيسر إحراز تقدم. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسهم تنفيذ خدمات الموارد البشرية المشتركة المراعية لاعتبارات الإعاقة ضمن استراتيجية تسيير الأعمال 2,0 في إحراز تقدم في هذا المؤشر.

وتبذل أفرقة العمل وشبكات المنسقين المعنية بقضايا الإعاقة جهودا في مجال بناء القدرات، حيث قدم بعض الأفرقة القطرية تقارير عن تنفيذ مبادرات بالشراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحتوي بوابة المعارف التابعة للفريق المعني بالتنمية المستدامة على موارد تتعلق بجميع المؤشرات، منها مجموعة من المبادئ التوجيهية والدورات التدريبية. وعلاوة على ذلك، كانت المشاريع المنفذة في إطار شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أيضا وسيلة لبناء قدرات الموظفين في مجال إدماج منظور الإعاقة. وعلى الرغم من هذه المبادرات، أبلغ العديد من الأفرقة القطرية عن وجود نقص فيما هو متاح لموظفيها من موارد التدريب المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة. وحتى عندما تكون هذه الموارد موجودة، كثيرا ما يكون التدريب المشترك بين الوكالات على إدماج منظور الإعاقة غير كاف.

وتواصل الأفرقة القطرية تعزيز إدماج منظور الإعاقة في أساليب التواصل، وإن لم يكن ذلك بصورة منهجية. وعلى الرغم من الإشارة إلى المبادئ التوجيهية لأساليب التواصل المراعية لمنظور الإعاقة، فإن بالإمكان استخدامها على نطاق أوسع. وكثيرا ما يستفاد من الحملات والأنشطة المتعلقة باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة ويوم الأمم المتحدة لتسليط الضوء على منظور لإعاقة في أساليب التواصل. وأشارت التقارير إلى وجود تحديات من قبيل دوران الموظفين ومحدودية توافر الموظفين الوطنيين المناسبين لأغراض التواصل والدعوة. ومع ذلك، يتفوق عدد من البلدان في تطوير أساليب التواصل الشاملة لاعتبارات الإعاقة. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، نفذ الفريق القطري إجراءات مختلفة في مجال التواصل بشأن إدماج منظور الإعاقة، شملت إجراء حملة مشتركة بين الوكالات بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، ومعرضا لفرص العمل، ومنتجات لأساليب التواصل التي يسهل على ذوي الإعاقة استخدامها، ومبادرات أخرى مختلفة لتعزيز إدماج منظور الإعاقة.

جيم التنسيق في ما بين الوكالات

عززت الاستراتيجية التنسيق فيما بين الوكالات بشأن إدماج منظور الإعاقة. وفي أيلول/سبتمبر 2022، دعوت القيادة العليا إلى العمل على وجه الاستعجال على معالجة المجالات التي تدخل في نطاق عمليات المنظمة وتتطلب الإصلاح، وطلبت إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إعطاء الأولوية لإدماج منظور الإعاقة في عام 2023 لمواجهة التحديات المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات المضطلع بها داخل المنظومة. وأنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فريقا عاملا فرعيا معنيا بإدماج منظور الإعاقة. وقام الفريق العامل الفرعي، الذي تُنسّقُ شؤونه اليونيسف ومنظمة العمل الدولية ويحظى بدعم الفريق المعني بإدراج منظور الإعاقة بالمكتب التنفيذي للأمين العام، بوضع عدة مسارات عمل يقودها مختلف الكيانات القائمة بالتنسيق لمعالجة وتعزيز مراعاة الأمم المتحدة لاعتبارات الإعاقة بصفتها رب عمل مفضلا للأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مكان العمل.

وما فتئ الفريق المعني بإدراج منظور الإعاقة التابع لمكتب التنفيذي للأمين العام يشرف، تحت قيادة نائبة الأمين العام، على تنفيذ الاستراتيجية وتزويده بالدعم التقني ورصده على نطاق المنظومة. وينسق الفريق شبكات المنسقين التابعين للكيانات والأفرقة القطرية ويعقد اجتماعات فصلية منتظمة وهو بمثابة محفل يتيح لأولئك المنسقين مناقشة التحديات والصعوبات وتبادل الممارسات الجيدة.

وتؤدي الشبكات المشتركة بين الوكالات دورا رئيسيا في وضع التوجيهات التي تنص عليها الاستراتيجية. ففي إثر النجاح الذي لاقته عملية بدء تنفيذ المبادئ التوجيهية للاشتراء في عام 2021 من قبل شبكة الشراء التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وضع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام 2022 إرشادات بشأن دمج إدماج منظور الإعاقة في التقييمات والتقارير وشرع في تنفيذها. وهذه الإرشادات هي عبارة عن دليل يشرح بالتدرج كيفية ضمان إدراج منظور الإعاقة في التقييم ومراعاته في جميع مراحله التي تشمل إعداد الأسئلة المطروحة وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ساهمت هذه الإرشادات العملية في تحسن أداء الكيانات التي قدمت تقاريرها في عام 2022 في مجال التقييم وهي تؤكد الدور الحاسم للشبكات المشتركة بين الوكالات وأهمية الإرشادات التعاونية على نطاق المنظومة.

وواصل الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة ومكتب التنسيق الإنمائي تعاونه الوثيق لدعم تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد القطري وكفالة الاتساق مع الأطر الأخرى الموضوعة على نطاق المنظومة. وتشمل هذه الأطر تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال 2,0، التي تتضمن عدة من الخدمات المشتركة المراعية لاعتبارات الإعاقة، وإدماج سجل الأداء المتعلق بمساءلة الأفرقة القطرية الموجود في نظام UN-Info للمعلومات من أجل تنسيق عملية الإبلاغ. وما فتئت شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأفرقته العاملة الفرعية، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة، تشجع العمل والتعاون بين الكيانات والأفرقة القطرية.

دال التحديات والفرص

يشكل التزام القيادة العليا عنصرا جوهريا في الحفاظ على الزخم المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. وتدل التقارير على وجود علاقة وثيقة بين التزام الكيانات وقيادة الأفرقة القطرية، وما لذلك من دور في التحسينات الطارئة على مؤشرات إطار المساءلة في الاستراتيجية. وإذ حصل تقدم ملموس في التزام القيادة العليا على مستوى الكيانات منذ عام 2019، من الأهمية بمكان ضمان تجسيد هذا الالتزام باستمرار من قبل المنسقين المقيمين ورؤساء الوكالات على مستوى الميدان بغية تحفيز الأفرقة القطرية على اتخاذ المزيد من الإجراءات الطموحة فيما يتعلق بمسألة إدماج منظور الإعاقة. وينبغي أن تشمل الاجتماعات السنوية و/أو المعتكفات الإقليمية التي يعقدها المنسقون المقيمون إدماج منظور الإعاقة كمسألة ذات أولوية لدعم اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا المجال.

ولا يزال زخم الاستراتيجية ينمو كما أن عمق إدماج منظور الإعاقة في عمل المنظومة ما لبث يزداد. على أن هذا التقدم قد كشف أن بعض جوانب الاستراتيجية مثل إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة والتوظيف وبناء القدرات تتطلب منحها درجة أعلى من حيث الأولوية وموارد محددة الهدف. وكثيرا ما تواجه الكيانات الصغيرة والأفرقة القطرية صعوبات بسبب محدودية الموارد وقدرات الموظفين كما أن تزاوج الأزمات يؤدي إلى صرف الأموال المحدودة أصلا إلى أغراض أخرى. وتستدعي الآثار المترتبة على الاستراتيجية على نطاق المنظومة اتخاذ تدابير استباقية لضمان توفير موارد منتظمة وكافية. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين آليات التنسيق وتعميم مراعاة منظور الإعاقة بطريقة منهجية والارتقاء بنظم تبادل المعلومات هي على نفس قدر الأهمية التي يتسم بها تخصيص الموارد.

وفي عام 2022، قام مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بالتعاون مع الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة، بوضع علامة متعلقة بإدماج منظور الإعاقة في النظام المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ في أوموجا. وتمّكن العلامة المدرجة في أوموجا كيانات الأمانة العامة من تتبع مدى مراعاة المشاريع لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى شمولها لمنظور الإعاقة، ودعمها لعملية تحديد الفجوات القائمة بين الالتزامات السياساتية والمالية وتقليصها. وقد استخدم عدد قليل من كيانات الأمانة العامة العلامة في عام 2022، وإن كان ذلك على نطاق محدود. فمن بين المشاريع المدرجة في أوموجا والبالغ عددها 553 5 مشاريع، يستعمل 223 1 منها العلامة، ويدخل ضمن هذا العدد 301 من المشاريع التي تتضمن مبادرات رئيسية أو موجَّهة بشأن إدماج منظور الإعاقة. وستمَكِّن الزيادة في استعمال العلامة والإرشادات المصاحبة لها والوحدة التدريبية الإلكترونية كياناتِ الأمانة العامة من تقييم إدماج منظور الإعاقة في برامجها ومشاريعها وتحديد غايات لذلك.

ولكي نعكس حقا تنوع مجتمعاتنا ونحقق التحول المتوخى في الاستراتيجية، ثمة حاجة إلى أماكن عمل أكثر شمولا وإلى زيادة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنظمة. والتزاما بالوعد المقطوع لدى الإعلان عن الاستراتيجية، تلتزم منظومة الأمم المتحدة بأن تصبح رب العمل المفضل للأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤكد النتائج المستخلصة من التقارير السنوية الحاجة إلى اتباع نهج منسق ومتعدد الأوجه في إنشاء أماكن عمل مراعية لاحتياجات ذوي الإعاقة، يعالج العوامل الحاسمة الممكِّنة للمشاركة، مثل إمكانية الوصول، والترتيبات التيسيرية المعقولة، وتنمية قدرات الموظفين. وتهدف الجهود المنسقة المبذولة من خلال الفريق العامل الفرعي التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى إلى تبديد الصعوبات الهيكلية والتنفيذية المنتصبة في هذا المجال.

ونظرا للتغييرات الواسعة النطاق التي تتطلبها الاستراتيجية في مختلف البرامج والعمليات، والخبرة المحدودة في مجال إدماج منظور الإعاقة عموما، لا تزال الكيانات والأفرقة القطرية على السواء بحاجة إلى مساعدة ودعم تقنيين محددين. وفي هذا السياق، يؤدي الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة دورا حاسما في تنسيق العمل على نطاق المنظومة وتقديم المساعدة التقنية. وسيستمر تطوير الموارد والمواد التدريبية الموجهة لتيسير تحسين المعرفة في المجالات الرئيسية، وتعتزم منظومة الأمم

المتحدة تسخير الزخم والمعارف المستفادة في السنوات الأربع الماضية لإعداد تقرير نجمِّعُ فيه أنشطة التعلم الفعال والممارسات الجيدة والموارد والتدريب من جميع كيانات المنظمة. وسينصب التركيز على استحداث أدوات لمعالجة المجالات التي يعتبرها المنسقون وتشير إليها التقارير بكونها تطرح صعوبات، كما سينصب على مواصلة توفير التدريب الإقليمي المتعمق لمنسقي الأفرقة القطرية.

ولا تزال عمليات السلام تواجه تحديات في تنفيذ الاستراتيجية. فرغم أن عدد البعثات التي قدمت تقارير عن الاستراتيجية قد زاد من 18 إلى 19 بعثة، فإن العديد منها أفادت بأنها تواجه عقبات تحول بينها وبين إحراز التقدم في تنفيذها، ويشمل ذلك توافر الموارد، ونقص البيانات، والأزمات الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي. وعلاوة على ذلك، تشير التقارير إلى الحاجة إلى توفير مساعدة تقنية مصممة خصيصا لتحسين فهم الاستراتيجية وتنفيذها في مناطق الأزمات والنزاعات. وعلى الرغم من هذه التحديات، أشارت عمليات السلام في تقاريرها عما أحرزته من تقدم، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام وأوجه التقدم الأولي المحرز في مجالات من قبيل القيادة والتشاور وإمكانية الوصول. وسعيا إلى التعجيل بما يتعين اتخاذه من إجراءات، سيُدشِّن الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة في عام 2023 مشروعا ذا أهداف محددة ينفَّذ بتمويل أولي (التبرعات) ويتعلق بسبع عمليات سلام. وباعتبار أن عمليات السلام تدخل في حظيرة الأمانة العامة، فإنها ستستفيد أيضا من توفير المزيد من القيادة والدعم من المقر، بما يشمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الدعم العملياتي.

ولئن كانت المساعدة والدعم التقنيين الموجهين المقدمين إلى الكيانات والأفرقة القطرية أمران أساسيان، فإن هناك أيضا حاجة ماسة داخل المنظمة إلى توسيع نطاق بناء القدرات في مجال إدماج منظور الإعاقة. ولمعالجة هذه الفجوة، بدأ تنفيذ دورتين تدريبيتين في عام 2022 بالتعاون مع الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة: دورة تدريبية إلكترونية تستغرق 30 ساعة وتمتد على خمسة أسابيع، أعدت بتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية عنوانها "تعزيز إدماج منظور الإعاقة: إحداث التغيير"؛ ووحدة تدريبية إلكترونية لجميع الموظفين بعنوان "استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة - ترجمة الأقوال إلى أفعال"، أعدت بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ولاقت ردود فعل إيجابية وحظيت بمشاركة كبيرة، وستكون متاحة بالإسبانية والعربية والفرنسية في عام 2023. وفي حين حصلت زيادة في الموارد التقنية المتاحة، فإن التدريب والتفاعل مع الموارد لا يزالان اختياريين ومتقطعين. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن ننظر في مسألة إعطاء الأولوية لبناء قدراتها في مجال إدماج منظور الإعاقة وجعل تدريب جميع الموظفين إلزاميا بالتدرج.

ومن الضروري وضع استراتيجيات مصممة خصيصا تراعي واقع الأفرقة القطرية واحتياجاتها المحددة لإحداث تغيير ذي جدوى. ولتعزيز الجهود المبذولة على المستوى القطري، بدأ الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة في عام 2022 المرحلة الثانية من التنفيذ الموجَّه لسجل الأداء الهادف إلى مساءلة أفرقة الأمم المتحدة القُطرية عن إدماج منظور الإعاقة. وشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية والتمويل الأولي لما عدده 16 فريقا قطريا لصياغة خطط عمل محددة للنهوض بإدماج منظور الإعاقة في جميع البرامج والعمليات. وبفضل ذلك الدعم، وطّدت الأفرقة القطرية شراكاتها مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعززت معارف الموظفين وقدراتهم فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، وأجرت تقييمات لإمكانية الوصول وحسنت أماكن العمل المشتركة والمنصات الرقمية، وأدمجت اعتبارات الإعاقة في الوثائق الاستراتيجية والتحليلات القطرية، وأنشأت جهات تنسيق وشبكات معنية بإدماج منظور الإعاقة، وأقامت أنشطة للتوعية استهدفت بها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز المشاركة في معارض العمالة وفرص التوظيف. وتعتزم منظومة الأمم المتحدة مواصلة مشاريع بدء التنفيذ الموجَّه هذه في السنوات القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تدريجيا الاضطلاع بتدريب متعمق للمنسقين المعنيين بإدماج منظور الإعاقة في الأفرقة القطرية ومنسقي شؤون الإدماج في مكاتب المنسقين المقيمين من أجل بناء قدرة الأفرقة القطرية على توحيد الأداء في مجال إدماج منظور الإعاقة.

ثالثا استنتاجات وتوصيات

تُقرّ منظومة الأمم المتحدة بالتقدم الجاري في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في وقت أشرفت فيه الاستراتيجية على دخول سنتها الخامسة، غير أنه لم يبلغ الوتيرة المنشودة بعد. لذا من اللازم بذل جهود منسقة على نطاق المنظومة للنهوض بإدماج منظور الإعاقة وضمان أن تكون الأمم المتحدة مثالا يحتذى. ولقد آن الأوان لمضاعفة جهودنا واستثماراتنا من أجل بلوغ الإدماج الكامل والمشاركة المجدية لأكثر من 1,3 بليون شخص من ذوي الإعاقة في أنحاء العالم قاطبة.

وقد كان دعم الدول الأعضاء ودورها القيادي حيويين لنجاح الاستراتيجية حتى الوقت الراهن. وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في قراراتها 233/75 و 154/76 و 189/77، ستواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم تقارير عن التقدم المحرز للإبقاء على المساءلة في جميع مجالات الاستراتيجية وعلى جميع مستويات المنظومة. وبتكاتفنا نستطيع بالشراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم أن نبلغ هدفنا ألا وهو قيام عالم ميسَّر ومستدام وشامل للجميع وأن تكون الأمم المتحدة قادرة على دعم الدول الأعضاء في إيفائها بالالتزامات المقطوعة عالميا لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة

وللتعجيل بإحراز تقدم من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

أ تعزيز معارف وقدرات القيادات العليا فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة والاستفادة من آليات تضم كبار المسؤولين لتحفيز المشاركة وتحقيق التقدم وضمان المساءلة، وإعطاء الأولوية لإدماج منظور الإعاقة في الاجتماعات السنوية و/أو المعتكفات الإقليمية لنظام المنسقين المقيمين؛

ب ضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة مجهزة للاضطلاع بالدور القيادي في إدماج منظور الإعاقة. وينبغي أن تأخذ الاستثمارات الجديدة (غير الخاصة بقضايا الإعاقة) في الاعتبار إمكانية الوصول وإدماج منظور الإعاقة وألا تخلق حواجز جديدة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي استثمار الموارد الحالية بطريقة منهجية وعلى نحو يسهم في إدماج منظور الإعاقة. وينبغي تتبع الموارد المخصصة لإدماج منظور الإعاقة من أجل مواصلة إحراز التقدم وقياسه في السنوات المقبلة؛

ج جعل التدريب على إدماج منظور الإعاقة إلزاميا وتعيين منسقين يتولون تنسيق عمل الكيانات والأفرقة القطرية؛ وتيسير مشاركتها في شبكات التنسيق القائمة لتسهيل تبادل الممارسات الجيدة وتحديد مواطن الصعوبة وفرص التحسين؛

د العمل من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على تنسيق الجهود الرامية إلى إزالة الصعوبات الهيكلية والتنفيذية في مجالات الموارد البشرية، والترتيبات التيسيرية المعقولة، وإمكانية الوصول، وهذا أمر ضروري لزيادة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق المنظومة. ويجب إضفاء الطابع المنهجي على عوامل التمكين الحاسمة، مثل الترتيبات التيسيرية المعقولة للموظفين ذوي الإعاقة، كما يجب تحسين إمكانية الوصول المادي وإمكانية استخدام الوسائل الرقمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العمل في منظومة الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الآخرين؛

هـ إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل تنوعهم في آليات وعمليات التشاور الأوسع للمجتمع المدني وإقامة شراكات؛ والتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكها فعليا في تخطيط البرامج وتصميمها وتنفيذها ورصدها.

United Nations
disabilitystrategy@un.org

United Nations